



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الانتشار المصرفي ودوره في النمو الاقتصادي
دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (2011-2018)

المشرف الرئيسي:

د. علي قابوسة

المشرف المساعد:

د. فوزي محيريق

إعداد الطالبات:

سمية مسعودي

خديجة غضبان

هناء هالة

لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ محاضر أ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

سمية دربال

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر أ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

علي قابوسة

مشرفا مساعدا

أستاذ محاضر أ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

فوزي محيريق

مناقشا

أستاذ مساعد أ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

نور اليقين إيمان خلادي

الموسم الجامعي: 2020/2019



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التجارية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الانتشار المصرفي ودوره في النمو الاقتصادي
دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (2011-2018)

المشرف الرئيسي:

د. علي قابوسة

المشرف المساعد:

د. فوزي محيريق

إعداد الطالبات:

سمية مسعودي

خديجة غضبان

هناء هالة

لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ محاضر أ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

سمية دربال

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر أ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

علي قابوسة

مشرفا مساعدا

أستاذ محاضر أ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

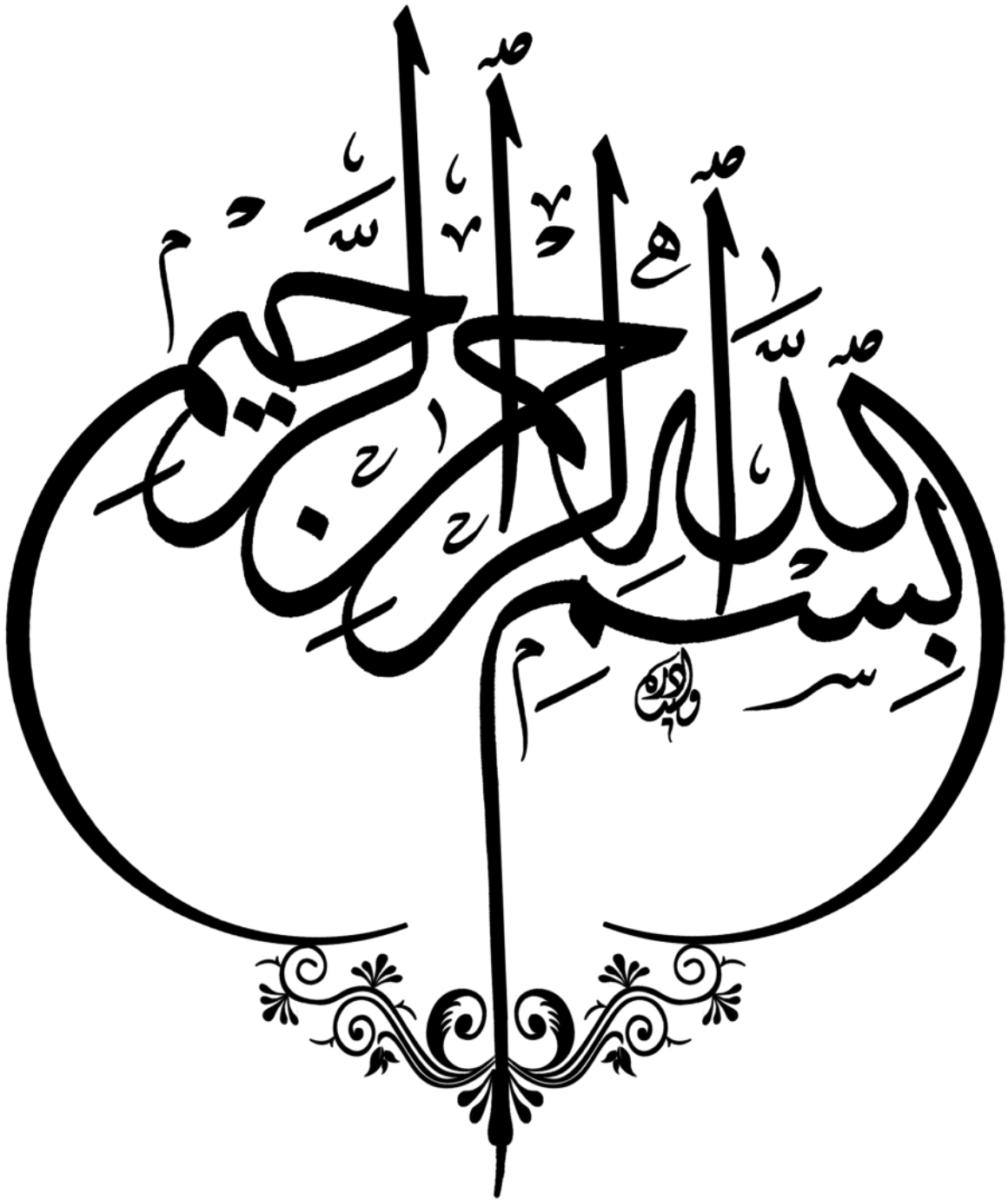
فوزي محيريق

مناقشا

أستاذ مساعد أ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

نور اليقين إيمان خلادي

الموسم الجامعي: 2020/2019



شكر وامتنان

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على من لا نبي بعده نبينا

محمد مبعوث رحمة للعالمين

في البداية الشكر والحمد لله، جل في علاه، فإنه ينسب الفضل كله في إكمال

و-الكمال يبقى لله وحده- على اتمام هذا العمل .

نتقدم بجزيل الشكر والاحلاص إلى الأستاذ المشرف: الأستاذ الدكتور **علي قابوسه**، الذي

تفضل بالإشراف على بحثنا هذا كما نتوجه بالشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف المساعد:

الأستاذ الدكتور **فوزي محيريق** الذي لم يخل علينا بنصائحه وتوجيهاته، فنكن لهما كل

التقدير والاحترام.

ثم نرجي الشكر فائقه والثناء أجله إلى طالبي الدكتوراه: **محمد الأمين بلهوشات**، حياة

عثماني اللذان أمدانا بكل ما احتجناه من مؤلفات واستفسارات وساعدونا في انجاز هذه

الدراسة.



إلى رمز الكفاح والتضحية ونبع الحنان الوالدين الكريمين حفظهم الله

إلى كل أفراد عائلتي الحبيبة

وإلى كل من بذل معي جهدا ووفر لي وقتا،

و نصح لي قولا ، أسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء



سمية



الاهداء

وقال الله تعالى "وقضى ربك أن لا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا.."

إلى الذي كد من أجل تربيتي وتعليمي حتى وصلت إلى ما وصلت إليه... إلى من اعتر بوجوده..... أبي
الحبيب ميلود حفظه الله.

إلى التي أول من نطق لساني باسمها... إلى التي أوصاني بيها رسول الله صلي الله عليه وسلم ثلاثا
أمي العزيزة نجاة حفظها الله.

إلى الذين قاسموني أفراحي و أحزاني اخواتي العزيزات: شهوده و شادن
إلى جذور وأعراف بيتنا إلى إخوتي وسندي في الحياة : نجومه البني و عبد الرؤوف و زياد ...
إلى صديقتي العزيزات

إلى الذين رافقوني في إعداد هاته المذكرة: سمية، دلال، سميحة، هناء، الى من في ذاكرتي وليس
في مذكرتي.

خديجة





أهدي هذا العمل المتواضع
إلى أبي ... حفظه الله
والدتي ... أطال الله في عمرها
إخواني و أخواتي
وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.



هنا

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الانتشار المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2011 و 2018، وذلك بالوقوف على الدور الذي يلعبه الانتشار الجغرافي لمختلف الوكالات المصرفية في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، وقد استخدمنا التقارير السنوية للمصارف من أجل التحليل والتفسير. وأكدت النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن توسيع شبكة المصارف وتغطية عديد المناطق يساعد على زيادة فعالية دور الوساطة المالية في تعبئة المدخرات ومن ثم تخصيصها للاستثمار، الشيء الذي يؤدي إلى تصاعد الأعمال للقطاعات الحقيقية ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي.

لذلك توصي هذه الدراسة إلى دعم القطاع المصرفي وتطويره، وذلك بتشجيع مختلف المصارف التجارية على نشر وكالتها في مختلف ربوع الوطن، وتبني مبدأ الصيرفة الشاملة، بالإضافة إلى زيادة الخدمات والتسهيلات المقدمة لمختلف القطاعات.

الكلمات المفتاحية: المصارف، الانتشار المصرفي، الودائع، القروض، النمو الاقتصادي.

Abstract:

This study aims to find out the impact of banking spread on economic growth in Algeria during the period between 2011 and 2018, by examining the role played by the geographical spread of the various banking agencies in increasing the rates of GDP growth. and we have used the annual reports of banks for analysis and interpretation.

The findings confirmed that expanding the banking network and covering several regions helps to increase the effectiveness of the financial intermediation role in mobilizing savings and then allocating them for investment, which leads to an upsurge in business to real sectors and thus stimulates economic growth.

Therefore, this study recommends supporting and developing the banking sector, by encouraging various commercial banks to spread their agencies throughout the country, adopting the principle of universal banking, in addition to increasing the services and facilities provided to various sectors

Keywords: Banks, Banking Spread, Deposits, Loans, Economic Growth.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

الصفحة	المحتويات
	الشكر والامتنان
	الاهداء
	الملخص باللغة العربية والأجنبية
I-II	قائمة المحتويات.....
III-IV	قائمة الجداول.....
V-VI	قائمة الأشكال.....
أ-د	المقدمة.....
الفصل الأول: الادبيات النظرية للمصارف والنمو الاقتصادي	
3	المبحث الاول: المفاهيم النظرية حول المصارف والنمو الاقتصادي.....
3	المطلب الأول: الإطار النظري للانتشار المصرفي.....
3	أولاً: مفهوم انتشار المصارف.....
3	ثانياً: مزايا الانتشار المصرفي.....
4	المطلب الثاني: عموميات حول الجهاز المصرفي.....
4	أولاً: تعريف المصرف.....
4	ثانياً: تعريف الجهاز المصرفي.....
4	ثالثاً: خصائص الجهاز المصرفي.....
5	رابعاً: مكونات الجهاز المصرفي.....
6	خامساً: الخدمات التي تقدمها المصارف.....
7	سادساً: الأهداف الرئيسية للجهاز المصرفي.....
8	المطلب الثالث: الاطار النظري للنمو الاقتصادي.....
8	أولاً: تعريف النمو الاقتصادي.....
9	ثانياً: محددات النمو الاقتصادي.....
10	ثالثاً: أنواع النمو الاقتصادي.....
11	رابعاً: مصادر النمو الاقتصادي.....

قائمة المحتويات

12	خامسا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية.....
15	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....
15	المطلب الأول: الدراسات العربية.....
16	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.....
18	المطلب الثالث: موقع المذكرة من الدراسات السابقة.....
20	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: التتبع العملي للانتشار المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر	
23	المبحث الأول: الطريقة والأدوات.....
23	المطلب الأول: مجتمع الدراسة.....
23	أولا: الاصلاحات المصرفية في الجزائر.....
23	ثانيا: تطور الجهاز المصرفي بعد قانون النقد والقرض 10/90.....
25	ثالثا: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري.....
27	المطلب الثاني: متغيرات الدراسة والطريقة المتبعة.....
27	أولا: تعريف المصارف محل الدراسة.....
34	ثانيا: الطريقة المتبعة لجمع البيانات.....
35	المطلب الثالث: الأدوات الاحصائية.....
35	المبحث الثاني: تحليل ومناقشة وتفسير النتائج.....
35	المطلب الاول: تحليل الانتشار المصرفي.....
51	المطلب الثاني: تحليل النمو الاقتصادي.....
53	المطلب الثالث: أثر الانتشار المصرفي على النمو الاقتصادي.....
57	خلاصة الفصل.....
59	الخاتمة.....
62	قائمة المراجع.....

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	اوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	15
02	الانتشار المصرفي المصرف الوطني الجزائري خلال الفترة (2013-2018)	33
03	الانتشار لمصرف الخارجي الجزائري خلال الفترة (2016-2018)	35
04	الانتشار المصرفي لمصرف القرض الشعبي خلال الفترة (2011-2015)	36
05	الانتشار المصرفي لمصرف التنمية المحلية خلال السنة (2015-2018)	37
06	انتشار المصرفي لمصرف المؤسسة العربية خلال الفترة (2011-2018)	38
07	الانتشار المصرفي لمصرف السلام خلال السنة (2011-2018)	39
08	الانتشار المصرفي لمصرف البركة خلال الفترة (2011-2018)	40
09	الانتشار المصرفي لمصرف الخليج خلال الفترة (2011-2018)	41
10	الانتشار المصرفي لمصرف الاسكان والتجارة والتمويل - الجزائر خلال الفترة (2011-2014)	42
11	الانتشار المصرفي لمصرف العربي خلال الفترة (2011-2018)	43
12	الانتشار المصرفي لمصرف trust Alegria خلال الفترة (2011-2018)	44
13	الانتشار المصرفي لمصرف société General Algérie خلال الفترة 2011-2018	46
14	الانتشار المصرفي لمصرف BNP PARIDAS- خلال الفترة (2015-2016)	47

قائمة الجداول

48	الانتشار المصرفي لمصرف fransa Bank خلال السنة (2018-2011)	15
49	تطور معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)	16
51	مجموع وكالات المصارف مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي و نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2018-2011)	17

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	هيكل النظام المصرفي الجزائري حتى 2 جانفي 2019	24
2	الانتشار المصرفي المصرف الوطني الجزائري خلال الفترة (2013-2018)	34
3	الانتشار المصرفي لمصرف الخارجي الجزائري خلال الفترة (2016-2018)	35
4	الانتشار المصرفي لمصرف القرض الشعبي خلال الفترة (2011-2015)	36
5	الانتشار المصرفي لمصرف التنمية المحلية خلال السنة (2015-2018)	37
6	انتشار المصرفي لمصرف المؤسسة العربية خلال الفترة (2011-2018)	38
7	الانتشار المصرفي لمصرف السلام خلال السنة (2011-2018)	39
8	الانتشار المصرفي لمصرف البركة خلال الفترة (2011-2018)	40
9	الانتشار المصرفي لمصرف الخليج خلال الفترة (2011-2018)	41
10	الانتشار المصرفي لمصرف الاسكان والتجارة والتمويل - الجزائر خلال الفترة (2011-2014)	43
11	الانتشار المصرفي لمصرف العربي خلال الفترة (2011-2018)	44
12	الانتشار المصرفي لمصرف trust Alegria خلال الفترة (2011-2018)	45
13	الانتشار المصرفي لمصرف société General Algérie خلال الفترة 2011-2018	46
14	الانتشار المصرفي لمصرف BNP PARIDAS خلال الفترة (2015-2016)	47

قائمة الأشكال

48	الانتشار المصرفي لمصرف fransa Bank خلال السنة (2018-2011)	15
50	تطور معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)	16
52	تطور حجم الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مقارنة بتطور حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص خلال الفترة (2011-2018)	17

❖ تمهيد:

إن التطورات الاقتصادية العالمية، أدت إلى توجه غالبية دول العالم، إلى إحداث اصلاحات اقتصادية عميقة وجذرية في كيان أنظمتها الاقتصادية، لمواجهة المنافسة الدولية، يعتبر إصلاح الجهاز المصرفي، الخطوة الأساسية للإصلاح الاقتصادي، بحيث يحتل الجهاز المصرفي ضمن الهيكل المالي للاقتصاد، مركزا حيويا في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، من خلال قدرته في تدفق الأموال بين فئات الاقتصاد الوطني.

ولهذا يشير الكثير من الاقتصاديين، أنه لولا الخدمات الكثيرة التي قدمها النظام المصرفي، في الدول المتقدمة لما استطاعت هذه الدول، أن تبلغ ما بلغته من تقدم اقتصادي ونمو.

إن الأهمية الكبيرة التي يوليها القطاع المصرفي الجزائري للاقتصاد الوطني من خلال وظائفه التي يقوم بها يساهم في تطور مختلف القطاعات الأخرى، حيث يلعب دورا مهما وواضحا في تطور الاقتصاد، مع ظهور طرق التمويل التي يستعملها، فهو من أهم مصادر التمويل الداخلي للدولة، فهو يقوم بدور الوسيط بين المقرضين والمودعين، وتقدم الودائع للجمهور على شكل قروض تساعد في تحقيق البرامج التنموية، فحدوث نمو في الجهاز المصرفي سيؤدي بدوره إلى زيادة في معدل النمو نظرا لما يقوم به من عمليات تضمن توفير التمويل لمختلف الاستثمارات المختلفة ثم انتشر بعد ذلك إلى أن أصبح بالحجم و الوزن الذي نعرفه اليوم، وان أكثر الدول تعتبر تطور نشاط المصارف مقياس لتطور نشاطها الاقتصادي، فكلما زاد اعتمادها على المصارف سواء لحفظ الأموال و الموجودات أو استثمارها أو لتقديم الأموال كلما زاد مستوى تطورها الاقتصادي، فيعد النمو الاقتصادي في الوقت الحالي من بين الأهداف التي الدول برمتها إلى تحقيقه، سواء كانت دول متقدمة أو دول نامية.

إن المصارف تسعى لراحة العملاء حيث تقوم بإنشاء وكالات لها بحيث يمكن أن يصل إليها العملاء دون مشقة، فانتشار المصارف في مناطق متعددة يعود بتحقيق منافع عديدة للمصارف من خلال زيادة ادخارها للأموال وتمويل الاستثمارات التي من شأنها رفع معدلات الانتاج وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي.

❖ مشكلة البحث:

انطلاقا مما سبق تبرز معالم اشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة انتشار المصارف في زيادة النمو الاقتصادي؟

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة نضع التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الانتشار المصرفي؟
- ما هي علاقة الانتشار المصرفي بحجم الودائع المصرفية في الجزائر؟
- كيف ساهم الانتشار المصرفي في زيادة القروض الموجهة للاستثمار؟
- ما العلاقة بين الاستثمارات الممولة عن طريق القروض المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

❖ فرضيات البحث:

وتسهيلا للإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة فقد صغنا الفرضيات التالية

- يعرف الانتشار المصرفي هو توسع المصرف الأم من خلال إنشاء وكالات في مناطق جغرافية متعددة
- هناك علاقة بين الانتشار المصرفي في زيادة حجم الودائع المصرفية داخل الجهاز المصرفي.
- ساهم الانتشار في زيادة القروض الموجهة للاستثمار من خلال انتشاره وتقربه للمواطنين.
- كلما كانت هناك استثمارات أكثر كلما كان هناك نمو اقتصادي في الجزائر.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

- حداثة الموضوع والرغبة في البحث في حثيياته.
- معرفة مدى مساهمة الانتشار المصرفي في تحقيق معدلات نمو.
- إعطاء صورة شاملة للموضوع من خلال معرفة العلاقة بين الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي.

❖ أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية الدراسة في تحديد دور الانتشار المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر. وتتمثل أهداف الدراسة في، معرفة أثر الانتشار المصرفي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي و زيادة حجم الودائع المجمعة لدى المصارف وذلك من خلال انتشار وكالاتها.

❖ المنهج المستخدم في الدراسة ومصادر جمع المعلومات والبيانات

تمشيا مع طبيعة الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي، من أجل وصف أثر الانتشار المصرفي على النمو الاقتصادي، وأيضا لدراسة وتحليل البيانات والمعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة. أما فيما يخص مصادر الحصول على المعلومات والبيانات فقد تم الاعتماد على عدة مراجع من بينها: الكتب، والمجلات، ودراسات سابقة بالإضافة الى المواقع الرسمية للمصارف.

❖ حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في الجانب المكاني في حالة الجزائر وبالتحديد دراسة الانتشار المصرفي أثره على النمو الاقتصادي، أما فيما يخص الجانب الزمني سنعتمد في هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 2011 الى غاية 2018.

❖ صعوبات الدراسة:

- قلة توافر المصادر والمراجع حول مشكلة الدراسة
- صعوبة جمع البيانات واحصائيات المصارف
- جائحة كورونا والتي أثرت علينا خاصة على الجانب النفسي

❖ هيكل البحث:

من أجل الاحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة، سيتم التطرق إلى فصلين الفصل الأول مخصص للجانب النظري والفصل الثاني الدراسة الميدانية.

فيما يخص الجانب النظري في الفصل الأول فسنتناول فيه مبحثين، المبحث الأول بعنوان الاطار النظري للدراسة، حيث تم التطرق في هذا المبحث الى مفهوم الانتشار المصرفي، وعموميات حول الجهاز المصرفي، كما تم التطرق الى بعض المفاهيم النظرية للنمو الاقتصادي، أما البحث الثاني فقد تم التعرض الى بعض الدراسات السابقة التي بها صلة بجزء من موضوع دراستنا حيث تناولنا دراسات أجنبية ودراسات عربية.

أما في الفصل الثاني والذي هو بعنوان الدراسة الميدانية لدور الانتشار المصرفي على النمو الاقتصادي، فقد كان فيه مبحثين، ففي المبحث الأول خصص للطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة حيث تناول على مجتمع الدراسة وكذا

التعريف بمتغيرات الدراسة والادوات الاحصائية المستعملة، أما في المبحث الثاني فقد تم فيه تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة التي أجريت على المصارف محل الدراسة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية

للمصارف والنمو الاقتصادي ودراسات

سابقة

تمهيد الفصل الأول:

تلعب مؤسسات القطاع المصرفي دورا هاما وفعالا في الاقتصاد، فهي تعتبر عصبه حيث يستحيل قيام اقتصاد في دولة من دون مصارف، ويعتبر الجهاز المصرفي النواة المحركة لأي اقتصاد في أي بلد، إذ يعتبر أساس رسم مختلف السياسات الاقتصادية، فهو الدافع نحو زيادة معدلات النمو وتخفيض البطالة، وتحسين مستوى المعيشة للسكان بشكل عام، من خلال مجموع المهام والوظائف التي يقدمها الجهاز المصرفي للمجتمع ككل، ويعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، وستتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: المفاهيم النظرية حول المصارف والنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: المفاهيم النظرية حول المصارف والنمو الاقتصادي

إن الأهمية الكبيرة التي يوليها القطاع المصرفي للاقتصاد الوطني من خلال وظائفه التي يقوم بها، يساهم في تطور مختلف القطاعات الأخرى

المطلب الأول: الاطار النظري للانتشار المصرفي

سنتطرق في هذا المطلب الى مفهوم الانتشار المصرفي

أولاً: مفهوم انتشار المصارف

يقصد بالانتشار المصرفي وجود فروع للمصرف في مناطق جغرافية متعددة مثال أن تكون للمصرف الذي يوجد في عاصمة البلاد فروع أخرى في المدن أو القرى أو القاطعات وتوجد نوعان من المصارف:

- ✓ مصارف الوحدات: وهي المصارف التي لا توجد لها فروع.
- ✓ المصارف ذات الفروع: وهي المصارف ذات الفروع المتعددة التي تدار من مركز رئيسي واحد ولها مجلس إدارة واحد ونفس المجموعة من المساهمين ويشترط أن تقبل الوحدة كافة أنواع الودائع حتى تعتبر فرعاً، و انشاء الفروع اتجه أصبحت عادي به الكثير من النظريات الحديثة

ثانياً: مزايا الانتشار المصرفي

- ✓ يختار الفرد المصرف الذي يكون قريب من مسكنه أو مكان عمله، لأن ذلك يختصر له الوقت الذي يستغرقه في الوصول إلى مصرف أبعد، كما
- ✓ يوفر له الجهد الذي يتطلب الوصول إليه.
- ✓ توفير الوقت في عصر أصبح للزمن فيه قيمة كبيرة.
- ✓ توفير الجهد للجمهور المستهدف بالخدمة المصرفية هما عاملان مهمان ينبغي مراعاتهما عند التفكير في موقع الفرع الجديد.
- ✓ تنوع الخدمات المصرفية التي تقدم للمواطنين.
- ✓ زيادة التنافسية بين المصارف على تقديم أحسن الخدمات
- ✓ زيادة رأس مال المصارف وذلك من خلال تجميعها للمدخرات من طرف المواطنين من خلال انتشارها¹

¹ النور سليمان و آدم محمد محمود، الانتشار المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة ميدانية على البنك الزراعي السوداني، مجلة التقنية و العلوم

الاقتصادية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان، 2012 العدد 07، ص 89

المطلب الثاني: عموميات حول الجهاز المصرفي

يعتبر الجهاز المصرفي أحد أهم القطاعات في أي بلد وذلك بما يوفره من مصادر تمويل اللازمة للاقتصاد، وما يمثله من أداة هامة لتنفيذ مختلف السياسات والبرامج التنموية، وتزداد أهميته من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية.

أولاً: تعريف المصرف

هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الاولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما¹

ثانياً: تعريف الجهاز المصرفي

يمكن تعريف الجهاز المصرفي بأنه ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين، والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد الوطني، ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجهات التي يتولاها البنك المركزي، وبالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الكلية في ظل مجموعة من القوانين الحاكمة².

ثالثاً: خصائص الجهاز المصرفي

يمكن إبراز خصائص الجهاز المصرفي في النقاط الموالية³:

○ يتكون الجهاز المصرفي من مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز

¹ محمد الصربي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى 2007، دار الوفاء الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2006، ص8

² نبيلة فالي، استراتيجيات تأهل المؤسسات المصرفية الجزائرية، دراسة حالة بنوك الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2017، ص 27,28

³ إلهام طراد و مروي مزهودي، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تمويل مصرفي في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي. تبسة-الجزائر، 2016، ص 2,3

- يخضع الجهاز المصرفي في أعماله لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالبنك المركزي
- أن هذا الجهاز واسع الانتشار له فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطن
- أنه جهاز مملوك بالكامل للدولة (ملكية عامة)، ومن أمثلتها البنك المركزي، وبنك التنمية للمدن والقرى
- أنه جهاز قائم، يركز على عدد محدود كم البنوك للقيام بالعمليات المصرفية
- أنه جهاز ذو مستوى واحد

رابعا: مكونات الجهاز المصرفي

يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة عادة من البنك المركزي الذي يأتي في قمة الجهاز المصرفي، ومجموعة من البنوك التي يشرف عليها

🚩 **البنك المركزي:** هو المؤسسة المصرفية الأولى في الدولة فهو بنك الدولة وبنك الاصدار وبنك البنوك والجهة المخول لها للقيام بعمليات الاشراف والرقابة على الائتمان كما يمثل السلطة النقدية للبلد الذي يتولى إدارة السياسة النقدية بما يكفل تحقيق النمو والتشغيل وزيادتهما¹

🚩 **البنوك التجارية:** تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة ومن أهم أعمالها خصم الأوراق التجارية والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح مستندات، وتقوم البنوك التجارية بحفظ ودائعها في البنك المركزي وتلجأ اليه لإقراضها عند حاجتها للائتمان.²

🚩 **البنوك المتخصصة:** هي تلك البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخصص في أنشطة اقتصادية معينة مثل النشاط الزراعي والصناعي والعقاري وذلك وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من بين أوجه نشاطها الرئيسية حيث تتعامل في الائتمان متوسط وطويل الأجل ومن ثم فان نشاط هذه البنوك يخرج عن طبيعة نشاط البنوك التجارية³

🚩 **بنوك الاستثمار:** وقد سميت بمصارف الأعمال هي عبارة عن مؤسسات وساطة مالية تعمل على جعل مدخرات الأفراد والمنشآت في متناول منشآت الأعمال، وذلك من خلال قيام بنك الاستثمار بشراء الإصدار الكامل من الأوراق المالية من الشركة المصدرة، ثم يقوم ببيعها للجمهور، حيث يتحمل خطر

¹ محمد أحمد الأفندي، النقد والبنوك، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، صنعاء، اليمن، 2009، ص 174.

² عبد الرحمان يسرى أحمد، اقتصاديات النقد والبنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 69.68

³ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 204

التقلبات في أسعار هذه الأوراق من فترة شرائه لها الى حين بيعها كما تقوم بتقديم المشورة للشركة المصدرة

فيما يخص الصفقات التي يجب أن تتميز بها الأوراق المالية المصدرة لتأمين تسويقها بنجاح¹

البنوك الإسلامية: هي مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، فالمصرف الإسلامي يتلقى

ودائع نقدية دون التزام أو تعهد من أي بإعطاء فوائد للمودعين كما أنه يعمل على استخدام هذه

الودائع بطرق شرعية دون الالتجاء الى نظام الفائدة بشكل مباشرة أو غير مباشرة²

خامسا: الخدمات التي تقدمها المصارف

حيث تساهم المصارف بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تقديمها

الخدمات التالية³:

✓ تجميع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها على شكل ودائع

✓ تمويل الاستثمارات حيث تستخدم المصارف المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل بما يعود

بالنفع على المجتمع، فتقوم البنوك التجارية بتمويل الاستثمارات على شكل قروض قصيرة الأجل لتمويل

رأس المال العامل، وتقوم المصارف المتخصصة بمنح قروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات الثابتة

كالمعدات.

✓ تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات التصدير

و الاستيراد.

✓ حفظ أموال الأفراد وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود باستخدام الشيكات بطاقات الائتمان

وغيرها من أدوات الدفع المستحقة

✓ تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد.

¹ عثمانى صليحة و بن غادة اسمهان، واقع النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقود البنوك ومالية دولية،

قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج شعيب، عين تيموشنت، الجزائر، 2016، ص4-9

² لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، الطبعة الثانية، المحمدية، المغرب، 201، ص128، 129

³ نوي نور الدين، دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص النفود والمالية، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، سنة 2008، ص1.2

- ✓ المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة لتسهيل إجراءات الحوالات وتسليمها للمواطنين، فتساهم في تقليل مخاطر نقل النقود، التي تحتاج إليها الشركات الصناعية، شركات النقل، السياحية والعقاري.
- ✓ المساعدة على تنفيذ المؤسسات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأس مال لازم لضمان قيامهم بالتنفيذ.
- ✓ تسهيل إجراءات الحوالات وتسليمها للمواطنين، فتساهم في تقليل مخاطر نقل النقود.

سادسا: الأهداف الرئيسية للجهاز المصرفي

المصرف كغيره من منظمات الأعمال يسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها ما يلي:

أهداف مالية تتمثل في¹:

- سعي المصارف إلى تحقيق وتعظيم الربح.
- تعظيم معدل العائد على الاستثمار.
- المحافظة على قوام معقول من السيولة.

أهداف مرتبطة بالخدمات المصرفية²:

- تقليل الوقت الضائع.
- تنويع وتطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء.
- تحقيق تكاليف تقديم الخدمات المصرفية.
- تحسين الخدمات المصرفية.

المطلب الثالث: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

¹ الهام طراد و مروي مزهودي، مرجع سبق ذكره ص، 7

² مصطفى رشدي شبيحة، النقود والمصارف، والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، ص177

إن النمو الاقتصادي هو المؤشر الأساسي الذي يمكن أن يكشف بسهولة على ما إذا كانت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تزيد أم تقل، تتسع أم تضيق، فإن زاد معدل النمو الاقتصادي بمعدلات سريعة ومتزايدة في دولة معينة، كان ذلك دليلاً واضحاً على أن تلك الدولة، أن اقتصادها ينمو بمعدلات نمو اقتصادي تجعله يقلل الفجوة بينه وبين باقي الدول والعكس صحيح.

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي

التعريف الأول: عرفه سيمون كوزنيتش "الارتفاع في نصيب الفرد أو في نصيب عنصر العمل من حجم الانتاج"¹

التعريف الثاني: "هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي و هو الناتج الصافي الحقيقي"²

التعريف الثالث: يعرفه الاقتصادي **S . Kuznets** : "النمو الاقتصادي هو زيادة طويلة في طاقة الاقتصادي الوطني و قدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة".³

التعريف الرابع: " يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين".⁴

التعريف الخامس: " هو زيادة قدرة الوطن على إنتاج السلع والخدمات، فكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان ذلك أفضل، لأنه سوف يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد".⁵

¹ Daron Acemoglu: **introduction to modern economic growth**, Princeton university press, USA 2009, p 693

² بودخدخ كريم ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي . دراسة حالة الجزائر . 2001 / 2009 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة دلي إبراهيم ، الجزائر ، 2010 ، ص : 67

³ بن زيدان الحاج ، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 2000 _ 2011 ، مجلة الاستراتيجية و التنمية، العدد 01،

جويلية 2011 ، الجزائر ، ص03

⁴ جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة أبي بكر القايد- تلمسان،

2013، ص263.

⁵ غيدة فلة، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة سماء للاقتصاد والتجارة، 2013 ، العدد03، ص 09

ثانيا: محددات النمو الاقتصادي

لقد تعددت أهم القراءات البحثية الاقتصادية في تحديد أهم المتغيرات و المحددات المؤثرة في إحداث النمو الاقتصادي ، و ذلك عبر فترات زمنية مختلفة ، و من أهم تلك المحددات نذكر ما يلي

❖ **معدل الاستثمار:** يعتبر زيادة معدل الاستثمار من أهم المتغيرات الكلية تأثيرا في النمو الاقتصادي وهذا ما توصلت إليه نظريات النمو المختلفة، فقد توصل " Solow - Swan " إلى انه كلما قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقا من حالة التوازن فان هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد و يكون اثر زيادة معدل الاستثمار على معدل النمو ذا صدمة ايجابية، أي انه كلما كان هناك معدلات ادخارية كبيرة، و بالتالي هناك معدلات استثمارية كبيرة، فان ذلك من شأنه إن يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج و الدخل و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدولة محل الدراسة.

❖ **الادخار المحلي الإجمالي:** يتطلب تحقيق معدلات نمو للنمو الاقتصادي توافر قدر ملائم من المدخرات المحلية، التي تكفي لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، وتصبح هذه الحاجة أكثر إلحاحا في الدول النامية، فالادخار يعتبر محددًا هامًا للنمو و زيادته من الشروط الأولية اللازمة لتحقيق معدل مقبول من النمو.

❖ **القطاع المالي:** يلعب النظام المالي دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي و ذلك يمثل مفتاحا لعملية التراكم الرأسمالي من جهة ، و أساسا للتطور التكنولوجي من جهة أخرى ، إذ أنه يعمل على تعبئة المدخرات و توفير السيولة للاقتصاد الوطني ، كما أنه يزيد من خلق الثقة و الضمان للأفراد و المؤسسات ، و هذا كله يساهم في تطوير الاستثمار المحلي بشكل ينعكس إيجابا على الإنتاج و النمو الاقتصادي¹

❖ **التضخم:** إن النمو الاقتصادي يتأثر ايجابا بالتضخم إيجابيا عند مستويات تضخم منخفضة أو معتدلة اين يخلق بيئة مواتية للاستثمار، لكن عند معدلات التضخم المرتفعة يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

وقد أكد الباحث على ان معدل التضخم المنخفض ليس شرطا كافيا لتعزيز النمو الاقتصادي فتحتاج

¹ محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2012، ص.150

الحكومة إلى التحكم في عجز الميزانية عن طريق تحويل الإنفاق العام من الاستهلاك إلى الاستثمار.¹

للم الإنفاق الحكومي: يعتبر الإنفاق الحكومي محركا للنمو الاقتصادي إذ يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فإن توجيه هذا الإنفاق نحو القطاعات الاقتصادية غير الحيوية والتي لا تدر إيرادات لدعم الميزانية العامة يؤدي لحدوث عجز في ميزانية الدولة، ومن ثم يتسبب في الركود الاقتصادي وينقسم الإنفاق العام إلى شقين: الأول، الإنفاق العام الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني من خلال المكافآت (المرتبات والأجور) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلا عن الزيادة في المقدرة الإنتاجية للدولة. الثاني، الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضا إلى زيادة المقدرة الإنتاجية (يمكن أن يؤدي الإنفاق الاجتماعي على الخدمات الصحية والتعليمية، والتدريب الفني للعمال إلى الارتقاء بمستوى العمالة وهذا ما ينعكس إيجابا على المقدرة الإنتاجية).²

ثالثا: أنواع النمو الاقتصادي

بصفة عامة يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي:

1. **النمو التلقائي (الطبيعي):** هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية، التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي وقد جرى في مسارات تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب هي: حدوث تراكم لرأس المال، تكوين السوق، التقسيم الاجتماعي للعمل.³

¹ طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي)، بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019، ص 100-101.

² علي سيف علي المزروع، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي - دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات (1990 - 2009)، - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 28، العدد: 01، سوريا، 2012، ص: 62.

³ وليد عمري عبد الباسط، **سهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس - الجزائر، 2016، ص 6.7.

2. **النمو المخطط:** يعتبر التخطيط حديث النشأة في إطار علم الاقتصاد، وتحلى في فترة بعد الحرب العالمية الثانية، و أصبحت تمارسه دول كثيرة على رأسها الدول الاشتراكية. ونقصد بالنمو المخطط ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، كما يمكن الإشارة هنا إن قوة هذا النوع من النمو مرتبطة بمدى واقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة لما هو مسطر.¹
3. **النمو العابر:** النمو هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية و الثبات، وإنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته. إن هذا النمو هو الأكثر بروزا في الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وتكون عادة خارجية، مثل أسعار المواد الخام المصدرة من طرف الدول النامية و ارتفاع أسعارها في السوق الدولي، و ما ينجم عنها من ارتفاع في مداخل الدولة النامية و ارتفاع أسعارها في السوق الدولي، و ما ينجم عنها من ارتفاع في مداخل الدولة النامية المصدرة لتلك المواد و التي على رأسها المحروقات، لكن هذه الزيادة تتلاشى بانتقاء مسبباتها ولا تكون لها آثار و لا تدفع إلى تنمية مما ينجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية.²

رابعا: مصادر النمو الاقتصادي

1. **العمل:** يتسم عنصر العمل بالشمولية حيث يشمل على جميع القدرات الجسدية و الفكرية المتاحة لجميع أفراد المجتمع من القادرين و الراغبين في العمل لإنتاج السلع و الخدمات المطلوبة، و يختلف عنصر العمل من حيث درجة المهارة و التأهيل، فكلما زادت إنتاجية عنصر العمل زاد الانتاج، و إنتاجية العمل تتمثل في حاصل قسمة الانتاج على عدد وحدات العمل المستعملة في انتاجه أي³ :

$$\text{إنتاجية العمل} = \left[\frac{\text{حجم الانتاج}}{\text{حجم العمل المستخدم}} \right]$$

¹ نادية معلالة و مليكة درويش، أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل

شهادة الماستر تخصص: تمويل التنمية، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالة، 2015، ص12

² بدر شحدة سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، من كلية

الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص12

³ كامل رشيد علي التلي، أثر التعليم على النمو الاقتصادي .حالة الاردن. قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير، تخصص إقتصاد، كلية

الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، 1991، ص45

2. **عنصر رأس المال:** ينتج تراكم رأس المال عندما تدخر الأمة و من ثم تستثمر جزءا من دخلها الحالي، بقصد زيادة الإنتاج و الدخل في المستقبل¹، كذلك يمكن أن ينتج تراكم رأس المال عن طريق الافتراض الداخلي و الخارجي و المساعدات الخارجية، و هو يساهم بدرجة كبيرة في تطوير البنية التحتية للاقتصاد التي تساعد في تسريع العملية الإنتاجية، و في استثمارات البنية التحتية للاقتصاد مثل : الطرق و السكك الحديدية و الاتصالات و الكهرباء...، كما يمثل رأس المال مجموع الاستثمارات والتجهيزات والبنى التحتية التي يمتلكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة.²

3. **التقدم التكنولوجي:** يتولد التطور والتقدم في التكنولوجيا من خلال المكتشفات الجديدة والاختراعات الحديثة، وهو تنظيم جديد للإنتاج يسمح باستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة و التي توظف بطريقة أكثر كفاءة ، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى و أن بقيت كمية الإنتاج على حالها و حدث تقدم تقني ، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج و تحقيق النمو الاقتصادي ، و بالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للنتائج العلمي للعلماء بكل دولة ، فإن الإنفاق الكلي على البحث و التطوير يمثل مؤشرا واسع القبول.³

خامسا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن، و إذا كان معدل التنمية أكثر ارتفاعا من معدل نمو السكان الصافي ارتفع الدخل الحقيقي للفرد⁴

"من جانب آخر يقصد بالتنمية الاقتصادية أن يصاحب النمو الاقتصادي تحسن في توزيع الدخل وتركيبه النشاط الاقتصادي"⁵

¹ كامل رشيد علي التلي مرجع سبق ذكره، ص44

² حمزة مرداسي ، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي _ حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير ، قسم علوم التسيير ، تخصص اقتصاد تطبيقي و تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010، ص 38

³ البشير عبد الكريم، دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص147

⁴ موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015، ص108

⁵ Wayne Nafziger Economic development, 4th edition, Cambridge university press, USA, 2006, p15.

❖ أبعاد التنمية الاقتصادية:

1. تكوين القدرات البشرية، مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات.
 2. استخدام لهذه القدرات في الاستمتاع، أو الانتاج (سلع وخدمات)، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية.
 3. تحقيق مستوى الرفاه البشري الذي يضمن لهم حياة كريمة¹
- بعد التعرض إلى تعريف كلا المصطلحين (النمو الاقتصادي / و التنمية الاقتصادية) نعرض فيما يلي أوجه الاختلاف بينهما ، وفق الجدول التالي:

¹ مرام تيسير مصطفى الفراء، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة في الجامعة السالمية بغزة، 2012، ص 37

الجدول رقم (01): أوجه اختلاف بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

أوجه الاختلاف	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
المضامين	يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة في الناتج الحقيقي من السلع و الخدمات في الدولة	التنمية الاقتصادية تعني التغيرات في الدخل و الادخار و الاستثمار جنباً إلى جنب مع تغيرات تدريجية في الهيكل الاجتماعي و الاقتصادي في الدولة (تغيرات مؤسسية و تكنولوجية)
العوامل	يرتبط النمو بزيادة تدريجية في واحد من مكونات الناتج المحلي الاجمالي : الاستهلاك ، و الانفاق الحكومي ، و الاستثمار ، و صافي الصادرات	تتعلق التنمية بنمو مؤشرات رأس المال البشري ، انخفاض في إحصائيات عدم المساواة ، و التغيرات الهيكلية التي تعمل على تحسين جودة حياة عموم السكان .
القياسات	الكمية : الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .	النوعية : مؤشر التنمية البشرية (HDI) ، دليل التنمية المتصل بالنوع الاجتماعي (GDI) ، و مؤشر الفقر البشري (HPI) ، و وفيات الرضع ، و معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة...إلخ
الأثار	يجلب التغيرات الكمية في الاقتصاد	يجلب التغيرات الكمية و النوعية في الاقتصاد .
الملائمة	النمو الاقتصادي هو مقياس للتقدم أكثر أهمية في الدول المتقدمة . بل أنه يستخدم على نطاق واسع في جميع الدول بسبب أن النمو شرط ضروري للتنمية .	التنمية الاقتصادية هي أكثر ملائمة لقياس التقدم و نوعية الحياة في الدول النامية .
النطاق	يهتم النمو بزيادة في الناتج للاقتصاد .	يهتم بالتغيرات الهيكلية للاقتصاد .

المصدر: عادل زقير، مرجع سبق ذكره 09

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات العربية

- دراسة بعنوان " أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين " لـ شادي جمال الغرابوي سنة 2015، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، حيث استخدمت هذه الدراسة، عدد خريجي الثانوية العامة، عدد الحاصلين على الشهادات الجامعية، وعدد خريجي الدراسات العليا، معدل الأمية، الانفاق الحكومي، كمتغيرات مستقلة، والنتائج المحلي الاجمالي الفلسطيني كمتغير تابع، وتحليل العلاقة تم الاستعانة بالبرنامج الاحصائي (E-VIERS) باستخدام معادلة الانحدار المتعددة، وطريقة المربعات الصغرى، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر ايجابي بين المتغيرات المستقلة (خريجي الثانوية العامة، وعدد الحاصلين على الشهادة الجامعية، وعدد خريجي الدراسات العليا، الانفاق الحكومي) وأن المتغير معدل الامية يؤثر سلبا على النمو.
- دراسة بعنوان "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر" لـ طاوش قندوسي سنة 2014، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر حجم القطاع الحكومي ممثلا بالنفقات العمومية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2012، واستعملت الدراسة معدل النمو الحقيقي في اليد العاملة، ومخزون رأس المال الصافي، ومعدل النمو في القطاع الحكومي، كمتغيرات مستقلة والنتائج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، باستخدام نموذج RAM 1986، وتوصلت هذه الدراسة أن نفقات التجهيز لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، عكس نفقات التسيير التي تؤثر التي تؤثر ايجابا على النمو.
- دراسة بعنوان "الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر" لـ صياد شاهيناز سنة 2013، حيث هدفت هذه الدراسة الى محاولة ابراز تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مستعملة رأس المال المحلي، رأس المال الاجنبي، كمتغير مستقل، والنتائج الاجمالي كمتغير تابع، ولقياس أثر العلاقة تم توظيف دالة الانتاج COOB DOUGLAS، وقد توصلت هذه الدراسة أن الاستثمار الاجنبي له دور هام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

- دراسة بعنوان " أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" لـ مصطفى بن ساحة سنة 2011، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور قطاع التجارة الخارجية والصادرات أساسا في رفع أداء النمو الاقتصادي، مستخدمة قطاع التجارة الخارجية والصناعة و الزراعة كمتغيرات مستقلة، والناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، واستخدمت هذه الدراسة بعض المؤشرات الاحصائية كالارتباط و معامل التحديد وميل خط الاتجاه باستخدام برنامجي SPSS و EXCEL، وقد توصلت هذه الدراسة أن الصادرات محرك أساسي للنمو الاقتصادي، وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له دور بارز في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي.
- دراسة بعنوان "الانتشار المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة حالة البنك الزراعي السوداني" لـ النور سليمان آدم سنة 2012، حيث هدفت الدراسة دور بنك الزراعي السوداني في تحقيق التنمية الاقتصادية في ولاية جنوب دارفور من خلال انتشاره في محلياته المختلفة، واستخدمت الدراسة المصارف، والانتشار المصرفي كمتغيرات مستقلة، والتنمية الاقتصادية كمتغير تابع، باستخدام منهج تحليلي احصائي من البيانات المالية المنشورة للمصرف موضع الدراسة، وقد توصلت هذه الدراسة أن البنك الزراعي السوداني ساهم في دعم وتنمية القطاع الانتاج الحيواني من خلال انتشاره في محليات ولاية جنوب دارفور.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

- دراسة بعنوان "BANK CREDIT AND ECONOMIC GROWTH" لـ Leitão, N, C سنة 2012، حيث بحثت في العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1990-2010، و استخدمت حجم التجارة الدولية، الائتمان المحلي، المدخرات والتضخم كمتغيرات مستقلة ونصيب الفرد من الناتج الحقيقي في البلدان الأوروبية، كمتغير تابع، كما استخدمت هذه الدراسة منهجية "Data Panel Dynamic A" لتحليل تلك العلاقة، و توصلت الدراسة إلى أن الائتمان المصرفي والتضخم لهما تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. بينما المدخرات تعززه.

- دراسة بعنوان "BANK CREDIT AND ECONOMIC GROWTH" لـ ohanty et. Al M سنة 2016، حيث هدفت هذه الدراسة إلى فهم تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2015، وذلك عن طريق تحليل العلاقة السببية بين إجمالي الائتمان والنمو الاقتصادي على المستوى الإقليمي في الهند (21 ولاية هندية)، بالإضافة إلى دراسة تأثير الائتمان على النمو الاقتصادي، واستخدمت إجمالي الائتمان المصرفي، نفقات رأس المال و الإنفاق التنموي كمتغيرات مستقلة، والنتائج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، و استعملت لتحليل السببية نموذج "Model Causality Panel The" ومنهجية "A Dynamic Data Panel" في تحليل العلاقة الديناميكية، حيث خلص اختبار السببية إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي. بينما خلص التحليل الديناميكي إلى أن الائتمان المصرفي و نفقات رأس المال والنفقات الإنمائية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.
- دراسة بعنوان "The implications of credit activity on economic growth in Romania" لكل من Duican & POP سنة 2015، حيث حاولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في رومانيا على المستوى الإقليمي (8 ولايات رومانية) خلال الفترة 2005-2014، واستخدمت إجمالي الائتمان المصرفي كمتغير مستقل وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي كمتغير تابع ومستعملة منهجية A Dynamic Data Panel "، في تحليل العلاقة الديناميكية، و خلصت الدراسة إلى أن الائتمان المصرفي له تأثير كبير على تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مناطق التنمية محل دراسة الحالة في رومانيا.
- دراسة بعنوان "Bank Lending and Economic Growth in Malaysia" لـ Vaithilingam et. Al سنة 2003، وهدفت إلى البحث في العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من سنة 1995، إلى 1998، باستخدام نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، ونسبة الاستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، ونسبة الاستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة، و نسبة

الاستثمار إلى الإنتاج كمتغيرات مستقلة، و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، ولقد تم استعمال اختبار Granger causality لتحليل العلاقة السببية بين المتغيرات، حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير سببي مباشر يمتد من الإقراض المصرفي إلى النمو الاقتصادي، وغير مباشر في الاتجاه المعاكس.

- دراسة بعنوان " The Impact of Bank Credit on the Growth of Nigerian Economy " ، لـ Judith et. al سنة 2014، تهدف هذه الدراسة إلى البحث في تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1986-2012، مستخدماً الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص وعرض النقود كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الجمالي كمتغير تابع، بواسطة نموذج ECM توصلت هذه الدراسة إلى أن الائتمان المصرفي في المدى الطويل له تأثير سلبي و معنوي على نمو الاقتصاد النيجيري سر ذلك بأن القطاع المصرفي في نيجيريا لا يدعم القطاعات الأكثر نشاطاً في الاقتصاد ، وف ، أما في المدى القصير فال يؤثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي، بينما العرض النقدي له تأثير موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: موقع المذكرة من الدراسات السابقة

من خلال الدراسات السابقة يمكننا من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أن لها أوجه تشابه واختلاف مع موضوع هذه الدراسة سنلخصها فيما يلي:

- ✓ كان الهدف من هذه الدراسة والدراسات السابقة التحدث بشكل مفصل عن الانتشار المصرفي ودوره في النمو الاقتصادي؛
- ✓ تختلف دراستنا عن الدراسة السابقة كون دراستنا لا توجد هناك دراسة تشرح العلاقة بين النمو الاقتصادي و الانتشار المصرفي؛
- ✓ معظم الدراسات كانت في الفترة الممتدة بين 1990 إلى غاية 2015، بينما دراستنا فالفترة من 2011 إلى غاية 2018؛

✓ معظم الدراسات كانت دراسات قياسية واستخدموا برنامج spss و الاستعانة بالبرنامج الاحصائي E- (VIERS)؛

✓ اعتمدنا في دراستنا على تحليل التقارير السنوية للبنوك؛

✓ حيث تبين الدراسة أن للجهاز المصرفي دور هام في تمويل القطاع الاقتصادي، وذلك من خلال تعبئة المدخرات المختلفة من مجهور المتعاملين معه، والعمل على توجيهها إلى المجالات المختلفة للاستثمار ، وأن انتشار المصرفي لم يتماشى مع النمو الاقتصادي في الجزائر لأن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بأسعار المخروقات.

خلاصة الفصل الأول:

إن اتساع المصارف وانتشارها في مناطق متعددة في البلد يسهل للمجتمع ربح الوقت والجهد، كما ترتفع قيمة الموارد المجمعة لدى المصارف، هذه الموارد توجه على شكل قروض لاستثمارها في برامج تنموية، التي من شأنها ترفع من قيمة النمو الاقتصادي.

إن الجهاز المصرفي يعتبر ذو أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال مجموعة الخدمات التي يقدمها للاقتصاد، والمتمثلة في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، تجميع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها على شكل ودائع تمويل الاستثمارات حيث تستخدم المصارف المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع.

الفصل الثاني: التتبع العملي

لانتشار المصرفي والنمو

الاقتصادي في الجزائر

تمهيد الفصل الثاني:

يلعب الجهاز المصرفي الجزائري دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث يتأكد هذا الدور خاصة من ناحية ما يقدمه من خدمات وتسهيلات مصرفية التي أصبحت واحدة من أهم دعائم ومظاهر النشاط الاقتصادي، ولتحقيق هذا الدور يجب أن يعمل الجهاز المصرفي الجزائري على توسيع شبكة وكالاته، لكي يكون قريب أكثر من العملاء، حيث يمكنهم من الوصول إلى هذه الخدمات بأسرع وأسهل طريقة، وهذا لن يكون إلا بوجود موارد بشرية قادرة على تقديم تلك الخدمات من ناحية الكم والجودة، وبالتالي سيعمل بذلك على توفير فرص عمل مختلفة لأفراد المجتمع، مساهما بذلك في تقليص نسبة البطالة، كل هذا سيعود بالإيجاب من ناحية مساهمة الجهاز المصرفي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي، سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة الانتشار المصرفي للمصارف العمومية والخاصة في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي وعلى هذا الأساس سيتم ضمن هذا الفصل:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة وتفسير النتائج.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

المطلب الأول: مجتمع الدراسة

أولاً: الاصلاحات المصرفية في الجزائر

اصلاح 1990 قانون النقد والقرض 10/90:

جاء قانون 90-10 الصادر في 14/04/1990 ليعطي للنظام البنكي مكانته الحقيقية، كما جاء بمبادئ هامة ساهمت في رسم معالم النظام المصرفي ووضعت آليات عمله وبالتالي فإن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها قانون النقد والقرض هي:

- إعادة وضع قواعد اقتصاد السوق، وإعادة تأسيس مؤسسات الدولة والبنوك.
- محاربة التضخم ومختلف أشكال التسريبات .
- تعويض عوامل الإنتاج.
- وضع نظام مصرفي عصري وفعال وتعبئة وتوجيه الموارد.
- عدم التمييز بين الأعوان الاقتصاديين في منح القروض.
- إنشاء بورصة القيم المنقولة لتشجيع البحث عن الادخار وتحديد تسيير المديونية.
- توضيح المهام المناطة بالمصارف والمؤسسات المالية.
- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بني المؤسسات الخاصة والعمومية بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان أو القرض.
- إنشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني .
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف خاصة أجنبية.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.

ثانيا: تطور الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض 10/90

يعتبر قانون النقد والقرض (90-10) من بين الإصلاحات الأساسية في النظام المصرفي الجزائري إلا أنه من خلال تطبيقه بدا فيه بعض الثغرات القانونية، ومن أجل القضاء على هذه الثغرات قامت السلطات الجزائرية بعملية تعديل

ومن أجل القضاء على هذه الثغرات قامت السلطات الجزائرية بعملية تعديل لهذا القانون

• أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض (10/90)

تتمثل أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض (10/90) فيما يلي:

❖ الأمر رقم 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض:

أهم الاصلاحات التي جاءت في الامر 01-01:

✓ الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، مع تحديد صلاحيات كل منها.

✓ توسيع تشكيلة مجلس النقد والقرض

✓ يتولى تسيير بنك الجزائر محافظ البنك وثلاث نواب له يتم تعيينهم بموجب رئاسي غير محدد المدة بدلا من

خمس سنوات في القانون السابق

✓ عدم خضوع المحافظ ونوابه لقانون الوظيف العمومي

❖ الامر 01-03:

بعد سنتين من صدور الأمر 01-01 تم إلغاؤه بإجراء تعديل جديد من خلال الأمر 11-03

أصدرت السلطات الأمر (11-03) المتعلق بالنقد والقرض 2003/08/02، حيث لاحظت الضعف الذي لازال

يميز أداء الجهاز المصرفي الوطني خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة التي كشفت عن آليات الرقابة والتحكم من طرف

البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية، ومن بين التعديلات التي جاء بها:

✓ تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة

وصلاحيات مجلس النقد والقرض وتقوية استقلالية اللجنة المصرفية.

✓ تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات

المالية.

✓ تهيئة الظروف من اجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور وهذا من خلال تقوية شروط منح الائتمان

للبنوك وتعزيز وتوضيح سير مركزية المخاطر.

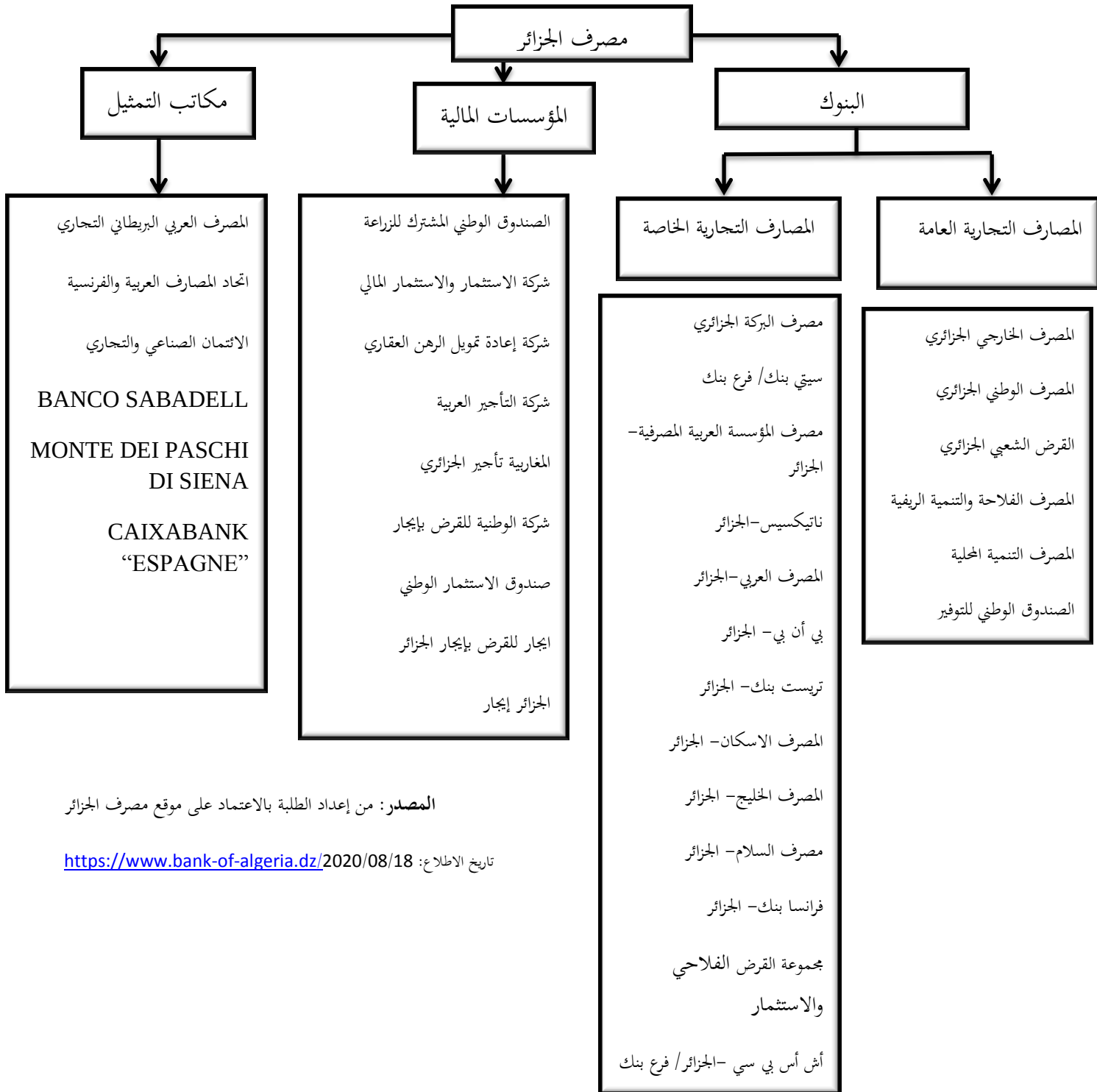
لقد ساهم هذا الأمر فعلا في إدراج قواعد السوق وتوظيف أسس جديدة للعلاقة بين البنوك والزبائن، كما ساعد في التطهير المالي وأعطى دعما جديدا للاستثمار الأجنبي من خلال عدة إجراءات كإعطاء كل الصلاحيات لبنك الجزائر في تحديد شروط فتح فروع بنوك أجنبية في الجزائر.¹

ثالثا: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري

شهدت المنظومة المصرفية توسعا ملحوظا في الفترة الأخيرة، فإلى جانب المصارف العمومية الستة، وصل عدد المصارف المعتمدة إلى 26 مصرفا، ومؤسسة مالية، ويتكون الجهاز المصرفي من ثلاثة قطاعات أساسية وهي المصارف ومؤسسات مالية، ومكاتب التمثيل وهو ما يبينه الشكل الموالي

¹ بظاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006، ص 20-23.

الشكل رقم(01): هيكل النظام المصرفي الجزائري حتى 2 جانفي 2020



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع مصرف الجزائر

تاريخ الاطلاع: <https://www.bank-of-algeria.dz/2020/08/18>

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة والطريقة المتبعة

سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف المصارف محل الدراسة وطريقة جمع البيانات و المعطيات

أولاً: تعريف المصارف محل الدراسة

في المنظومة المصرفية الجزائرية يوجد 19 مصرفاً يعمل في الجزائر، لكن في شرح المعلومات قمنا بدراسة 14 مصرفاً تحصلنا على تقاريرها وإحصاءاتها وتعذر علينا الحصول على تقارير المصارف الأخرى، حيث سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف هذه المصارف.

❖ المصارف العمومية:

1. المصرف الوطني الجزائري: وقد تأسس بموجب الأمر رقم 66-178 المؤرخ، في 13/06/1966 لكي

يحل محل المصارف التالية¹: القرض الصناعي والتجاري، القرض العقاري للجزائر وتونس، المصرف الوطني للتجارة والصناعة بإفريقيا، مصرف باريس وهولندا ومكتب معسكر للخصم، فهو مصرف ودائع واستثمارات، ومصرف المنشآت الوطنية، ومصرف يتوجه للداخل والخارج، ومصرف التسيير الذاتي للزراعة حتى عام 1982 وقد تضخم واتسعت فروعه من 53 عام 1966 إلى 132 عام 1968، ثم أصبحت 110 عام 1985، وبلغ عدد العاملين فيه 3307 عام 1985، مقابل 746 عام 1966، أما رأسماله فيبلغ مليار دينار جزائري، ومن الخدمات التي يقوم بها المصرف:²

- ✓ القروض بمختلف أنواعها: الاستهلاكية، العقارية، قروض الصندوق، القروض المدعمة من الدولة، القروض طويلة ومتوسطة المدى، القرض الإيجاري، القروض بالإمضاءات.
- ✓ الإيداعات المختلفة، سواء لأجل أو الإيداعات الحرة.
- ✓ يتكفل بكافة عمليات التجارة الخارجية من: توطين مسبق، الدفع المستندي، القرض المستندي، الضمانات الدولية، التحويلات الدولية، التصدير من غير المحروقات

¹ للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المرسوم 66-178 المؤرخ في 24 صفر 1386هـ، الموافق لـ 14 يونيو 1966م المتعلق بإنشاء البنك الوطني الجزائري وتحديد

قانونه الاساسي، ، الجريدة الرسمية، العدد: 51، الصادرة بتاريخ 14 يونيو 1996، ص 782. (المادة الأولى)

² من الموقع، www.bna.dz تاريخ الاطلاع، 2020/07/12

2. المصرف الخارجي الجزائري: أنشأ المصرف الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار

جزائري، وقد مرّ بعدة مراحل خلال تطوره ، فلعب دور التسهيل (تقديم القروض) ، والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى، وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات المصرفية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية وخلال الثمانينات وبفضل تطبيق القانون 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي يتعلق باستقلالية المؤسسة ، عرف مصرف الجزائر الخارجي تغيرات جديدة ، وهو يعتبر من المصارف الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم 88-61 في 12 جانفي 1988، و يعتبر مصرف ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري ، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الاعتمادات عن الاستيرادات و إعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم.¹

3. القرض الشعبي الجزائري: تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم الصادر في

14/05/1967²، وهو ثاني مصرف تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران، عنابة وقسنطينة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، حيث ورث النشاطات المصرفية التي كانت تديرها أو تمارس من قبل المصارف الشعبية وتتمثل في:³

- المصرف الشعبي للتجارة والصناعة بالجزائر العاصمة
- المصرف الشعبي للتجارة والصناعة بوهران
- المصرف الشعبي للتجارة والصناعة بعنابة
- المصرف الشعبي للتجارة والصناعة بقسنطينة
- المصرف الإقليمي للقرض الشعبي لمدين الجزائر

¹ فالي نبيلة، استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية دراسة حالة بنوك الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، سنة 2017، ص201، 200

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الامر رقم 66-366، المؤرخ في 18 رمضان 1386هـ، الموافق لـ 30 ديسمبر 1966، المتعلق بإنشاء القرض الشعبي

الجزائري، الجريدة الرسمية، العدد 110، الصادرة 1966/12/30، ص1787. (المادة الاولى)

³ سليمة عبد الله، دور تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم

التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 134.

أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية "مؤسسة ذات أسهم" يحكمها القانون التجاري منذ 1989/02/22. كان رأس ماله الاجتماعي عند تأسيسه قد حدد بـ15 مليون دج لكنه فيما بعد عرف عدة تطورات كما يلي :

✓ سنة 1966 : 15 مليون دج

✓ سنة 1983 : 200 مليون دج

✓ سنة 1992 : 506 مليار دج

✓ سنة 1994 : 9031 مليار دج

✓ سنة 1996 : 1306 مليار دج

✓ سنة 2000 : 2106 مليار دج

تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره و إدارته يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء مفوضين من قبل المساهمين، يتخذ مجلس الإدارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية والمالية للمصرف، أما الأنشطة المتعلقة بالتسيير تشرف عليها الإدارة العامة DG وعلى رأسها الرئيس المدير العام PDG.

4. مصرف التنمية المحلية: تأسس مصرف التنمية المحلية بموجب المرسوم رقم 85-89 المؤرخ في

1985/4/30¹، وبالتالي لم يكن من بين المصارف العمومية التي تم تأمينها بعد الاستقلال، حيث نجد أن

هذا المصرف كان منبثقا عن القرض الشعبي الجزائري CPA وذلك بطلب من الحكومة قصد تمويل العمليات

البنى التحتية كالعقارات وتمويل المناطق النائية في البلد، ذلك أن المصارف الأخرى كانت لها أهداف محددة

لتنمية قطاعات اقتصادية معينة، كما أنه يعتبر آخر مصرف عمومي تم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة

الاقتصاد الحر، حيث أخذ نحو "05" فرعا من فروع القرض الشعبي الجزائري CPA، التي كانت منتشرة في

بعض المناطق والولايات وجمعت تحت اسم مصرف التنمية المحلية، ولقد تأسس هذا المصرف برأس مال قدره

500 مليون دينار جزائري، حيث بدأ نشاطه في 1985/07/01، ضمن إطار إعادة تنظيم شبكة

المؤسسات النقدية والمصرفية التي تخدم احتياجات التجهيز الجوهري والمحلي، فهو مصرف تابع للدولة وخاضع

للقانون التجاري والتنظيمات المعمول بها في منح القروض بمختلف أشكالها قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل،

وهو يخدم بالدرجة الأولى كما ذكرنا سابقا نشاطات الهيئات العامة المحلية (البلديات، الولايات.....)، كما

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم 85-85، المؤرخ في 11 شعبان 1405هـ، الموافق لـ1 ماي 1985 المتعلق بإنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد

قانونه الاساسي، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 1985/05/1، ص596. (المادة1)

يمول عمليات التجارة الخارجية إضافة إلى خدمة القطاع الخاص، ومع تطور أعماله كان لا بد من رفع رأس ماله حيث بلغ سنة 2004 ما يقارب 13.390 مليون دينار جزائري ثم ارتفع ثانية ليصبح حوالي 15.800 مليون دينار جزائري سنة 2010.

❖ المصارف الخاصة:

5. المؤسسة العربية المصرفية: مصرف تحت القانون الجزائري، وهو شركة تابعة للمؤسسة العربية المصرفية البحرين BSC واحدة من المجموعات المصرفية والمالية الدولية الرائدة برأس مال عربي، هو أول مصرف دولي ينشأ في الجزائر يحصل على الموافقة عليه كمصرف وسيط بموجب قرار بتاريخ 24 سبتمبر 1998 مع مجلس عملة وائتمان بنك الجزائر وبدء نشاطه في ديسمبر 1998 مع افتتاح مقرها ووكالاتها الأولى من الجزائر العاصمة إلى بير مراد رايس، تم زيادة رأس مال المصرف بمبلغ مبدئي قدره 1,183,200,000 دينار جزائري بتاريخ 26 يونيو 2000 بسعر 2,670,000,000 دينار جزائري. تم إصداره بالكامل منذ عام 2005، والذي عزز أموالها الخاصة ورفع قدرتها على الالتزام من أجل دعم عملائها بشكل أفضل في عمليات التمويل.¹

6. مصرف السلام: أسس مصرف السلام- الجزائر في جوان 2006 وانطلق في نشاطه في أكتوبر 2008 برأس مال مكتتب ومدفوع قدره 2.7 بليون دينار جزائري، أي ما يعادل 100 مليون دولار أمريكي، وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة مصارف السلام في البلدان العربية والإسلامية، بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية، واختيرت الجزائر لتحضن أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي كان للجزائر على الدول العربية، كما عززه التقارب الجزائري الإماراتي كون جل رأس مال السلام الجزائر إماراتي، وقد اختار مؤسسو المصرف لقناعتهم الراسخة به، المنهج الصيرفي الإسلامي لعمل المصرف وهو منذ ذلك يجتهد في أن يمثل المصرفية الإسلامية أحسن تمثيل، ويسعى إلى التحقق ما استطاع هذه الصفة، مصرف السلام، الجزائر، مصرف شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كشرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.²

¹ من الموقع: www.bank-abc.com/world/Algeria، تاريخ الزيارة، 2020/07/12.

² من الموقع: www.alsalamalgeria.com، تاريخ الزيارة، 2020/07/12.

7. **مصرف البركة:** مصرف البركة الجزائري هو أول مصرف برئيس مال مختلط (عام و خاص)، إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991 أما في ما يخص المساهمين، فهما مصرف الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائر) و مجموعة البركة المصرفية (البحرين) في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللمصرف الحق في مزاولة جميع العمليات المصرفية من تمويلات و استثمارات، و ذلك موافقتا مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم المراحل التي مر بها مصرف البركة الجزائري هي: ¹

- ✓ 1991 تأسس مصرف البركة الجزائري.
- ✓ 1994 الاستقرار والتوازن المالي للمصرف.
- ✓ 2000 المرتبة الأولى بين المصارف ذات الرأس المال الخاص.
- ✓ 2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.
- ✓ 2006 زيادة رأسمال المصرف إلى 5،2 مليار دينار جزائري.
- ✓ 2009 زيادة ثانية لرأسمال المصرف إلى 10 مليار دينار جزائري.
- ✓ 2012 تفعيل أول منظومة بنكية شاملة و مركزية متطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- ✓ 2016 الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.
- ✓ 2017 زيادة ثالثة لرأسمال المصرف إلى 15 مليار دينار جزائري.
- ✓ 2018 أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي (Global Finance) تصنيف مجلة.

- ✓ 2018 من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية.
- ✓ 2018 من أبرز المصارف على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.

8. **مصرف الخليج:** تأسس مصرف الخليج الجزائر بموجب المقرر 02-04 المؤرخ في 23 سبتمبر 2002، حيث تم اعتماده كمصرف بموجب المقرر 03-03 المؤرخ في 15 ديسمبر 2003² برأس مال قدره 1.6 مليار دينار جزائري، يملكها ثلاث مصارف ذات سمعة دولية مرموقة وهي: ³

• مصرف Burgan Bank بحصة 60 %.

¹ من الموقع: www.albaraka-bank.com/ar، تاريخ الزيارة 2020/07/12.

² للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المقرر 03-03، المؤرخ في 23 شوال 1424هـ، الموافق لـ 17 ديسمبر 2003م المتعلق باعتماد بنك الخليج الجزائر،

الجريدة الرسمية، العدد 79، الصادرة بتاريخ 2003/12/17، ص35، (المادة الأولى)

³ فالي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص205

- مصرف تونس العالمي Tunis International bank بحصة 10%.
- مصرف الأردن الكويتي Jordan Koweit Bank بحصة 10%.

ومصرف الخليج الجزائر بنك تجاري بدأ عمله في 2004 ، برأس ماله يقدر بـ 10 مليار دينار جزائري، تتمثل مهمته الأساسية في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث يقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية التقليدية بالإضافة إلى الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تلبي الاحتياجات الخاصة لشرائح مختلفة من العملاء، كما يستثمر في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

9. مصرف الاسكان للتجارة والتمويل-الجزائر: تم تأسيس مصرف الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر في تشرين الأول من العام 2003 برأس مال بلغ 10 مليار دينار جزائري وكانت تبلغ حصة مصرف الاسكان للتجارة والتمويل 61.2% من رأسماله، ولاحقا تم رفع حصته الى أن أصبحت 85% في العام 2014 يقدم مصرف الاسكان للتجارة والتمويل/ الجزائر مجموعة كبيرة من الخدمات المصرفية في السوق الجزائري لعملائه في قطاعي الأفراد والشركات يستمر مصرف الاسكان للتجارة والتمويل/ الجزائر ومن خلال موقعه الريادي في السوق الجزائري في الاستثمار والاستفادة من الفرص الاقتصادية مع المؤسسات ذوي السمعة المرموقة وذلك انسجاما مع استراتيجية التوسع وتنويع الاستثمارات على المستوى العالمي والتي ينتهجها المصرف الأمر الذي يعزز مركزه في السوق المصرفي الجزائري.¹

10. المصرف العربي: أسس المصرف العربي- الجزائر في عام 2001 ، حيث يحظى بحضور بارز في السوق المصرفية الجزائرية، يقدم المصرف العربي الجزائر تشكيلة متنوعة وواسعة من الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى سلسلة واسعة من المنتجات إلى الأفراد والمؤسسات والوكالات الحكومية وغير ذلك من المؤسسات المالية، وتنقسم المنتجات والخدمات المصرفية إلى الأفراد وإدارة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات المالية وإدارة الخزينة، حيث تتمثل هذه الخدمات في²

✓ بالنسبة للخدمات المقدمة للأفراد تتمثل في الحسابات الجارية، حسابات التوفير، القروض والتسهيلات الشخصية، قروض الإسكان، تمويل السيارات، بطاقات الائتمان، الودائع أجل، تحويل الأموال، تحويل العملات، والقروض الاستثمارية.

¹ من الموقع: housingbankdz.com، تاريخ الزيارة 2020/07/12

² من الموقع: www.arabbank.dz، تاريخ الزيارة، 2020/07/13.

✓ بالنسبة لخدمات الشركات تتمثل في التسهيلات المصرفية قصيرة الأجل (الكفالات الإدارية، قروض الخزينة والخصم)، والمعاملات المصرفية العالمية التي تتمثل في (الاعتمادات مؤجلة الدفع، الاعتمادات بالاطلاع، الاعتمادات بالقبول، اعتماد الضمان)، والقروض (متوسطة الأجل، قروض التجمع البنكي، قروض تمويل المشاريع الكبرى).

✓ خدمات الخزينة بغرض تغطية كشوفات عمليات العملاء والاستفادة من خدمات التنفيذ واستشارات الخبراء المقدمة من قبل مختصي المصرف، وتوفير الحلول لمشاكلهم المالية.

11. TRUST BANK : تأسس مصرف ترست الجزائر بموجب المقرر رقم 02-06 المؤرخ، في 30 ديسمبر 2002¹، برأسمال قدره 750 مليون دينار جزائري، في شكل شركة أسهم، يتكون رأس المال من 1000000 سهم بقيمة إسمية قدرها 10 مليون دينار جزائري لكل سهم، بدأ العمل في 06 أبريل 2003 ، حيث تم رفع رأس مال المصرف إلى 5.2 مليار دينار في 2006 ، وفي 2009 تم رفع رأسمال المصرف بقرار من الساهمين إلى 10 مليار دينار جزائري، وفقا للأحكام الجديدة لقانون النقد والقرض المتمثلة في النظام 04-08 الصادر في 23 ديسمبر 2008 القاضي برفع رؤوس أموال المصارف العاملة في الجزائر إلى 10 مليار دج، وفي 2012 وصل رأسمال البنك إلى 13 مليار دينار جزائري.²

12. سوسيتي جنيرال: سوسيتي جنيرال الجزائر فقد تأسس سنة 2000 برأس مال فرنسي خاص، ويعتبر بذلك أول مصرف فرنسي تأسس في الجزائر، ويعد هذا المصرف شامل يقوم بكل العمليات المصرفية (الحصول على ودائع ومنح القروض وتسييري وإصدار وسائل الدفع...) مع مختلف أقسام الزبائن (أفراد ومهنيون وتجار ومؤسسات)، بداية من سنة 2006 بدأ المصرف في تحديث منتجاته المصرفية وتقديمها لزبائنه بأحسن نوعية ممكنة، وذلك بإطلاق منتجات حديثة تزيد من رضا الزبائن وتساهم في تطوير برنامج المصرف الإلكتروني Banking-E منها منتج NET@SG الذي يتيح للزبون عبر الأنترنت معرفة رصيده وإصدار الأمر بتحويلات مصرفية وطلب الحصول على الشيك... إلخ.³

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مقرر 02-06 المؤرخ في 6 ذو القعدة 1423 هـ الموافق لـ 8 يناير 2003 المتعلق باعتماد ترست بنك الجزائر، الجريدة

الرسمية، العدد: 02 الصادرة في 8 يناير 2003، ص19، (المادة1).

² من الموقع: www.trustbank.dz، تاريخ الزيارة 2020/07/13

³ من الموقع: www.societegenerale.dz، تاريخ الزيارة 2020/07/13

13. **BNP PARIBAS الجزائر**: تأسس مصرف PARIBAS BNP الجزائر بموجب النظام 02-01 المؤرخ، في 13 جانفي 2002¹ برأس مال يقدر بـ 500 مليون دينار جزائري، وبدأ يزاول نشاطه ابتداء من فيفري 2002، حيث يقدم مجموعة من الخدمات تتمثل في الخدمات المصرفية بالتجزئة، والشراكة والاستثمارات المصرفية .

14. **مصرف FRANS BANK**: هي شركة مساهمة لبنانية برأس مال مختلط، بدأت أنشطتها في الجزائر في 1 أكتوبر 2006، حيث تقدم لعملائها من الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المجموعات الوطنية والدولية الكبيرة، وجميع المنتجات وخدمات بنك تجاري عالمي.²

ثانيا: الطريقة المتبعة لجمع البيانات

من أجل تنفيذ أهداف الدراسة واختبار الفرضيات حاولنا جمع المعلومات اللازمة عن طريق التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة والتي تتوفر بها المعلومات والاحصائيات اللازمة والتي قام الطلبة باستخدامها في التحليل والتفسير، التقارير السنوية أخذت من المواقع الإلكترونية للمصارف وهي كالتالي:

موقع: www.bna.dz، تاريخ الزيارة، 2020/06/14

موقع: www.bea.dz، تاريخ الزيارة، 2020/06/14

موقع: www.bdl.dz، تاريخ الزيارة، 2020/06/14

موقع: www.cpa-bank.dz، تاريخ الزيارة، 2020/06/14

موقع: www.albaraka-bank.com/ar، تاريخ الزيارة، 2020/06/14

موقع: www.bank-abc.com، تاريخ الزيارة، 2020/06/14

موقع: www.societegenerale.dz، تاريخ الزيارة، 2020/06/16

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مقرر رقم 02-01 المؤرخ في 27 ذو القعدة 1422، الموافق لـ 10 فبراير 2002 المتعلق باعتماد البنك BNP PARIBAS الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادر في 10 فبراير 2002، ص87، (المادة الأولى).

² من الموقع: www.fransabank.dz، تاريخ الزيارة، 2020/07/13.

موقع: www.arabbank.dz، تاريخ الزيارة، 2020/06/16

موقع: www.bnpparibas.dz، تاريخ الزيارة، 2020/06/16

موقع: www.trustbank.dz، تاريخ الزيارة، 2020/06/16

موقع: www.agb.dz، تاريخ الزيارة، 2020/06/16

موقع: housingbankdz.com، تاريخ الزيارة، 2020/06/16

موقع: www.fransabank.dz، تاريخ الزيارة، 2020/06/16

موقع: www.alsalamalgeria.com، تاريخ الزيارة، 2020/06/16

المطلب الثالث: الأدوات الاحصائية

استعان الطلبة ببرنامج EXCEL، لرسم المنحنيات والأعمدة البيانية، من خلال الإحصائيات المتوفرة لتحليلها وتفسيرها، للوصول الى نتائج المرجوة.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة

المطلب الأول: تحليل الانتشار المصرفي

وسنقوم في هذا المطلب بدراسة تطور الانتشار المصرفي للمصارف محل الدراسة.

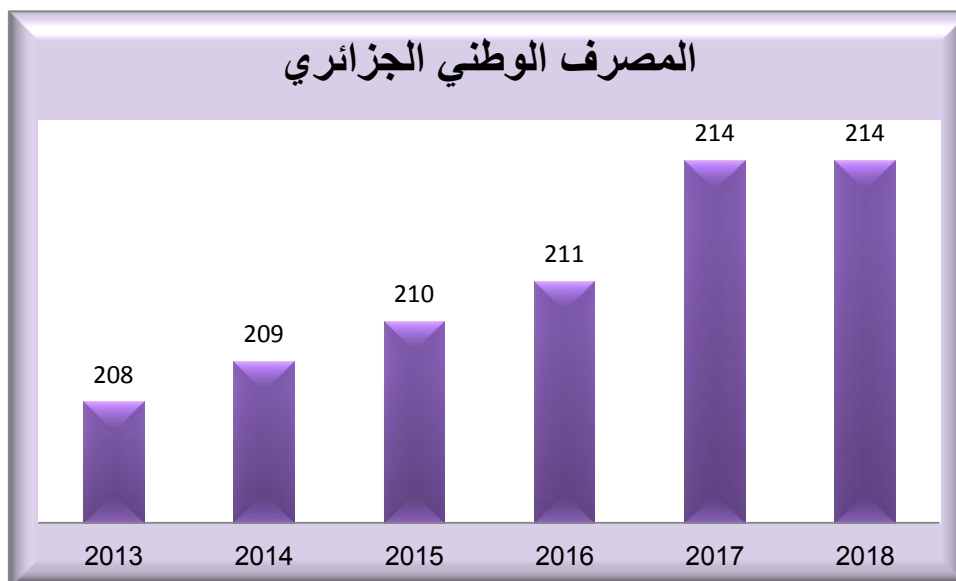
1- الانتشار المصرفي للمصرف الوطني الجزائري

الجدول رقم(02): الانتشار المصرفي للمصرف الوطني الجزائري خلال الفترة (2013-2018)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الوكالات	208	209	210	211	214	214

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الوطني الجزائري خلال الفترة (2013-2014)

الشكل رقم (02): الانتشار المصرفي المصرف الوطني الجزائري خلال الفترة(2013-2018)



المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول على البيانات الموجودة في الجدول(02)

من خلال الجدول والتمثيل البياني للأعمدة لانتشار الوكالات لمصرف الوطني الجزائري خلال السنة (2013-2018)، حيث كانت شبكة المصرف سنة 2013 تعمل بـ"208" وكالة، وفي عملية تطوير الشبكة تم فتح وكالة جديدة بالأخضرية، سنة 2014 ليبلغ عدد الوكالات العاملة في تلك السنة إلى 209 وكالة وتحتوي على 17 مديرية جهوية و84 شيك تلقائي وتم أيضا في هذه السنة بتطوير ونقل عدد كبير من الوكالات لمقرات جديدة لضمان ظروف استقبال أفضل لعملائها، وفي سنة 2015 تم فتح وكالة جديدة باليزي وتم نقل اربعة وكالات إلى مباني جديدة لتقدم كافة وسائل الراحة للزبائن، وقد بلغ عدد الوكالات الناشطة في 2015 إلى 210 وكالة تحتوي على 17 مديرية جهوية، و90 شيك تلقائي و138 موزع تلقائي للأوراق، وتم افتتاح وكالة جديدة سنة 2016 ليصبح عدد الوكالات الناشطة في هذه السنة 211 وكالة تحوي على 17 مديرية جهوية و92 شيك تلقائي و142 موزع تلقائي للأوراق، خلال السنة المالية لـ2017 واصل البنك استراتيجية تطوير وتحديث شبكاته للاستغلال، وقد تم فتح 3 وكالات جديدة وتم في نفس السنة تهيئة وتحديث 4 وكالات كما تم تحويل 3 وكالات الى مقرات جديدة، واصبحت شبكة استغلال المصرف تعمل في هذه السنة بـ214 وكالة تحوي على 17 مديرية جهوية و95 شيك تلقائي و145 موزع تلقائي للأوراق، في سنة 2018 يعمل المصرف بـ214 وكالة تحتوي على 17 مديرية جهوية، و97 شبك تلقائي للبنك و145 موزع تلقائي للأوراق المالية وتم في هذه السنة تحديث شبكة الاستغلال

من خلال تحويل 6 وكالات الى مقرات جديدة وقد شهدت سنة 2018 تدشين أول وكالة رقمية لمصرف الوطني الجزائري في شارع ديدوش مراد بالعاصمة الجزائر، وكانت الوكالة الرقمية مزودة بموزع تلقائي للأوراق المالية، وشباك تلقائي للمصرف وكذا فضاء رقمي يضمن بقاءة من الخدمات في متناول الجميع.

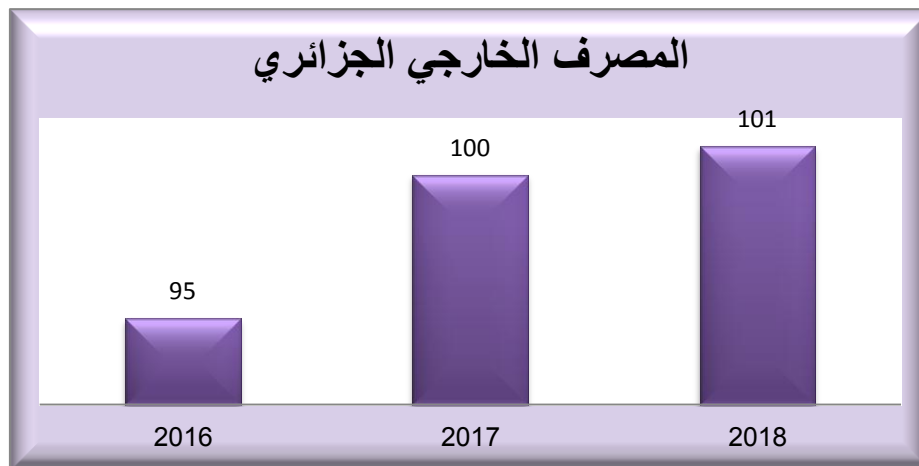
2- الانتشار المصرفي لمصرف الخارجي الجزائري

الجدول رقم(03): الانتشار المصرفي لمصرف الخارجي الجزائري خلال الفترة(2016-2018)

السنة	2016	2017	2018
عدد الوكالات	95	100	101

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الخارجي(2016-2018)

الشكل رقم(03): الانتشار لمصرف الخارجي الجزائري خلال الفترة(2016-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات الموجودة الجدول رقم(03)

من خلال الجدول والتمثيل البياني لانتشار الوكالات لمصرف الخارجي الجزائري خلال سنة (2018-2015)، كانت شبكة استغلال المصرف في 2015 تعمل بـ92 وكالة، وتوسعت شبكة المصرف سنة 2016 لتصبح بـ95 وكالة، وتم فتح 5 وكالات سنة 2017 لتصبح 100 وكالة وفي إطار تحسن استغلال شبكة المصرف تم في سنة 2018 تم افتتاح وكالة جديدة "البلدية 2"، وتم الانتهاء من أعمال التطوير والمعدات للوكالة الجديدة بوهران وتم

أيضا فتح موقع البناء لوكالة جديدة بتيبازة، وتم الانتهاء من ترتيبات وكالة عنابة، وكان اجمالي عدد الوكالات سنة 2018 بـ 101 وكالة تحوي على 11 مديرية، و 150 شيك تلقائي.

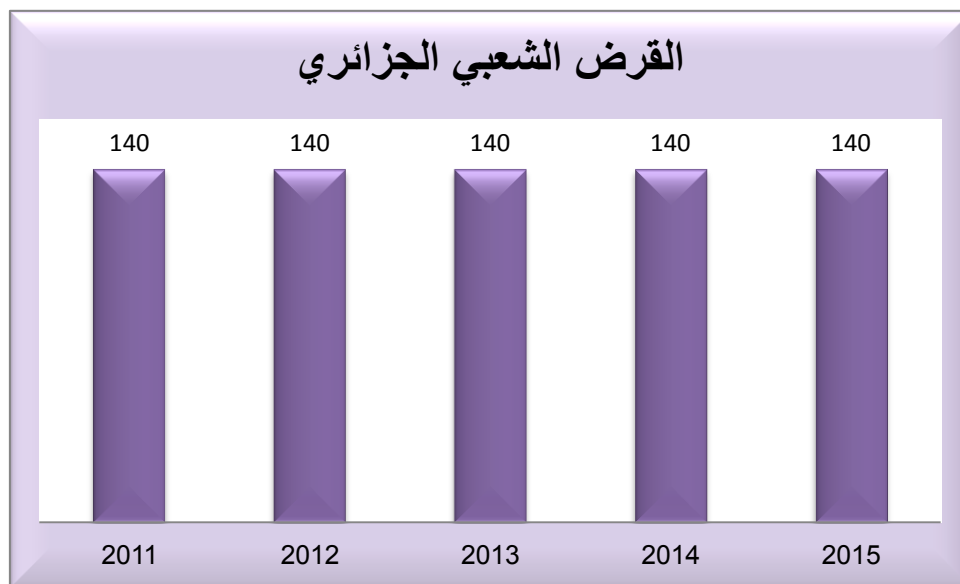
3- الانتشار المصرفي لمصرف القرض الشعبي خلال السنة (2011-2015)

الجدول رقم(04): انتشار المصرفي لمصرف القرض الشعبي خلال الفترة(2011-2015)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الوكالات	140	140	140	140	140

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف القرض الشعبي خلال الفترة (2011-2015)

الشكل رقم (04): الانتشار المصرفي لمصرف القرض الشعبي خلال الفترة (2011-2015)



المصدر من اعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول(04)

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني للأعمدة البيانية لتطور عدد وكالات مصرف القرض الشعبي، وقد بلغ انتشار الوكالات في السنوات (2011-2015) 140 وكالة يعمل بها مصرف القرض الشعبي الجزائري وقد شهد نشاط التأمين المصرفي خلال السنة المالية 2013، إتمام النشاط الأخير من مرحلة نشر هذا العمل من خلال 50 وكالة مختارة ضمن هذه الاطار

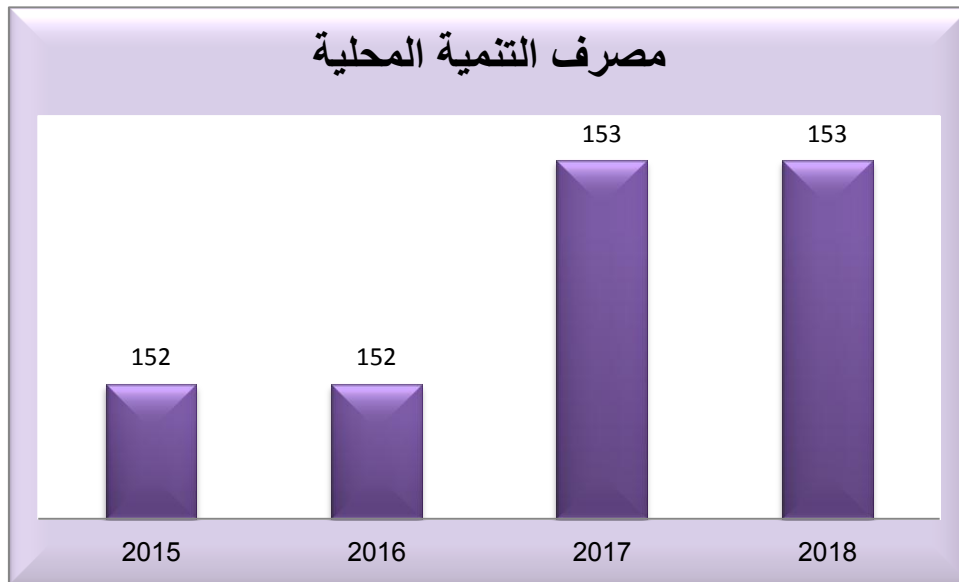
4- الانتشار المصرفي لوكالات مصرف التنمية المحلية

الجدول رقم(05): الانتشار المصرفي لمصرف التنمية المحلية خلال الفترة (2015-2018)

السنة	2015	2016	2017	2018
عدد الوكالات	152	152	153	153

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف التنمية المحلية خلال الفترة 2015-2018

الشكل رقم(05): الانتشار المصرفي لمصرف التنمية المحلية خلال السنة(2015-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول(05)

من خلال الجدول وبالممثل البياني للأعمدة للانتشار المصرفي لمصرف التنمية المحلية، كانت شبكة استغلال مصرف التنمية المحلية في 2015 و 2016 يشغل بـ 152 وكالة، منها 146 وكالة بنكية، و 6 وكالات للإقراض بضمان وملحق وفي السنة المالية 2017، تم فتح كالة تجارية، لتصبح شبكة استغلال المصرف تعمل بـ 153 وكالة منها 147 وكالة بنكية، و 6 وكالات للإقراض بضمان وملحقين، تتوزع خدمات بنك التنمية 2018 عبر شبكة وطنية تضم 153 وكالة تجارية، منها 147 وكالة وطنية وملحقين، تحت الاشراف 37 قطب تجاري يساندها 16 قطب عملياتي و 6 وكالات للإقراض بضمان والشبكة التجارية لمصرف التنمية المحلية يحوي أيضا على 13 وكالة مقسمة كما يلي وكالتين في انتظار الاعتماد و 11 وكالة في طور الانجاز.

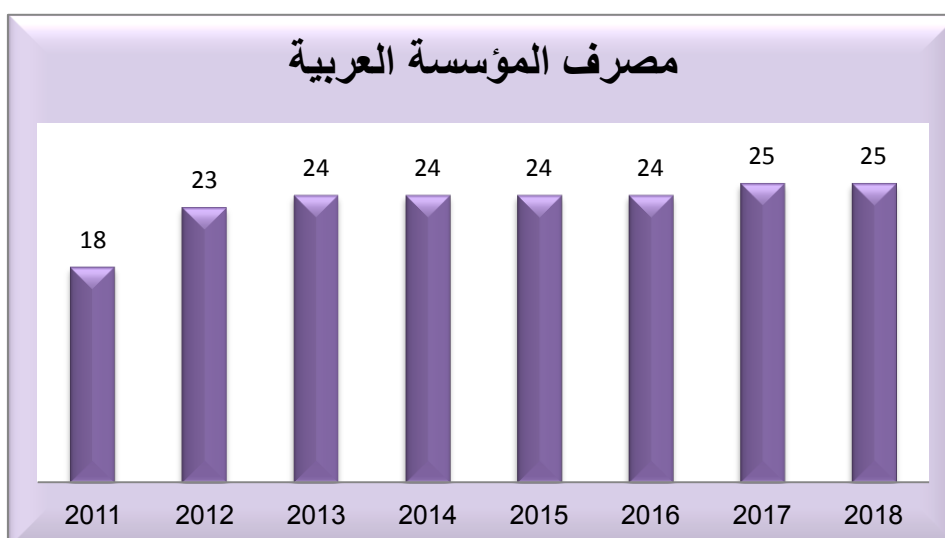
5- الانتشار المصرفي لمصرف المؤسسة العربية

الجدول رقم(06): الانتشار المصرفي لمصرف المؤسسة العربية خلال الفترة (2011-2018)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الوكالات	18	23	24	24	24	24	25	25

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف المؤسسة العربية خلال الفترة 2011-2018

الشكل رقم(06): انتشار المصرفي لمصرف المؤسسة العربية خلال الفترة (2011-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول(06)

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني للأعمدة البيانية لتطور عدد الوكالات لمصرف المؤسسة العربية المصرفية: حيث كانت تشتغل في سنة 2011 بـ 18 وكالة وقد نمت هذه الشبكة في عام 2012 مع افتتاح 5 وكالات جديدة "عنابة، البويرة، بجاية، سيدي بلعباس، والشلف"، لتصل إلى 23 وكالة تشغيلية وفي 2013 تم فتح الوكالة 24 بمدينة مستغانم، ليكون الأقرب لعملائها في المجال الاستراتيجي، استقر عدد الوكالات نفسه في سنة 2014، 2015، 2016، وقد بدأ العمل سنة 2015 في افتتاح وكالة سيتي سونتر، وفي سنة 2017 تم افتتاح وكالة سيتي سنتر ليصبح المصرف يعمل بـ 25 وكالة، وقد بدأ البنك في هذه السنة بتحديد شبكة فروعه بهوية

جديدة وإعادة تطويرها، وفي سنة 2018 تم تجديد وكالة القبة وإعادة فتحها في أكتوبر 2018، علما ان الشبكة التشغيلية للمصرف في هذه السنة 25 وكالة.

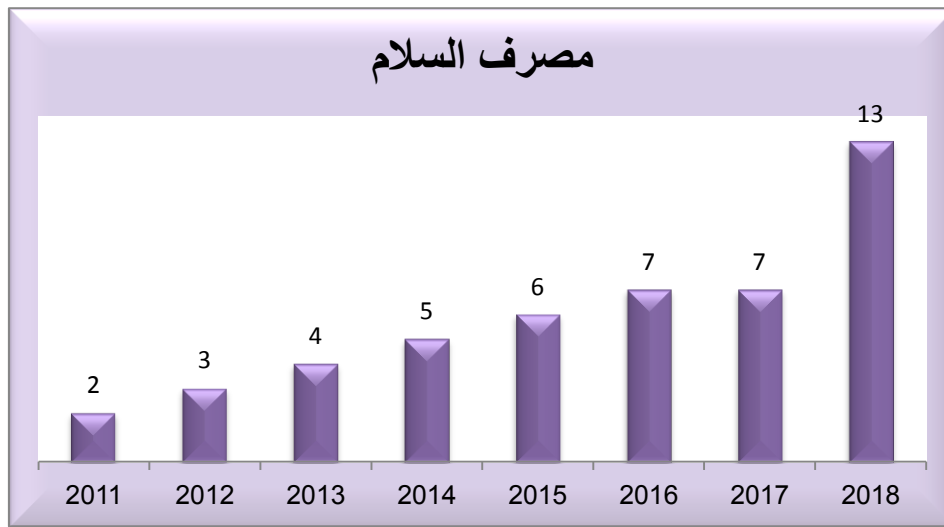
6- الانتشار المصرفي لمصرف السلام

الجدول رقم(07): الانتشار المصرفي لمصرف السلام خلال السنة (2011-2018)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الوكالات	2	3	4	5	6	7	7	13

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام خلال(2011-2018)

الشكل رقم (07): الانتشار المصرفي لمصرف السلام خلال السنة (2011-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول (07)

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني للأعمدة البيانية لتطور عدد وكالات مصرف السلام، يشغل مصرف السلام في سنة 2011 بوكالتين، وسعيا لتنفيذ استراتيجية التوسع داخل الجزائر تم افتتاح الوكالة الثالثة سنة 2012 للمصرف بسطيف، كما سيتم افتتاح وكالة البليدة فور الحصول على اعتماده من قبل البنك المركزي، وفي سنة 2013 تم فتح وكالة لبليدة ليصبح المصرف يعمل ب 4 وكالات، وباشر المصرف بتهيئة وكالات أخرى "وهران، القبة"، وفي سنة 2014 تم فتح وكالة وهران غرب الجزائر والحصول على اعتماد للقيام بعمليات التجارة

الخارجية ليصبح عدد وكالات المصرف 5، وفي نفس السنة تم الانتهاء من أشغال تهيئة فرع القبة بالعاصمة، في انتظار إنهاء إجراءات اعتماد الوكالة من قبل مصالح البنك الجزائري، في سنة 2015 تحصلت وكالة القبة على اعتماد من قبل المصرف الجزائري مما سمح بدخوله مرحلة النشاط والقيام بالتجارة الخارجية لتصل عدد الوكالات التي يعمل بها المصرف الى 6 وكالات، وفي سنة 2016 تم افتتاح الوكالة السابعة للمصرف حيث تم افتتاح وكالة قسنطينة، وتم في نفس السنة اطلاق اشغال لافتتاح 6 وكالات، وفي سنة 2017 تم انشاء خلية تعنى خصيصا بتهيئة وانجاز المشاريع خصيصا، حيث يعتزم المصرف لافتتاح 7 وكالات جديدة منها أربعة تم الانتهاء من تهيئتها، في اطار المشروع التوسعي للمصرف وفي سنة 2018 تم افتتاح 6 وكالات موزعة جغرافيا، ثلاثة وكالات جنوب الجزائر، ووكالتين بالعاصمة، ووكالة شرق الجزائر لتصل عدد الوكالات في نهاية 2018 الى 13 وكالة.

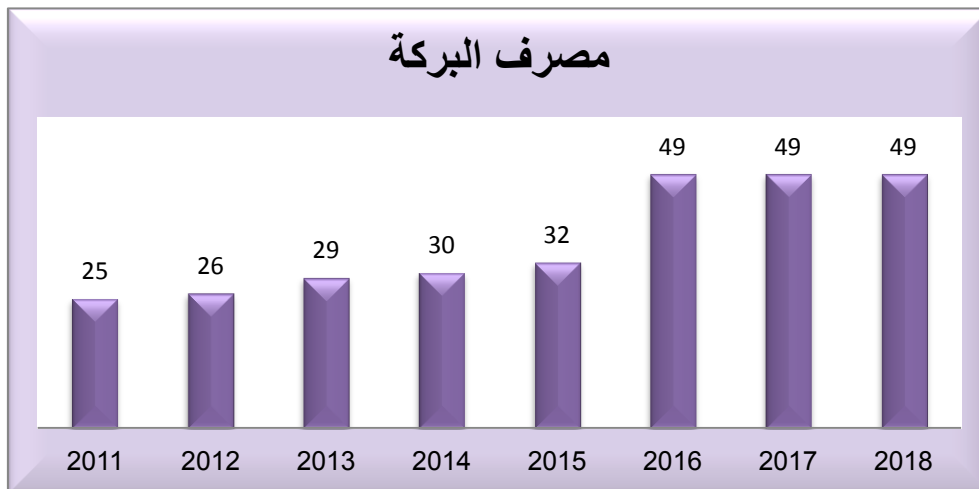
7- الانتشار المصرفي لمصرف البركة

الجدول رقم(08): الانتشار المصرفي لمصرف البركة خلال الفترة(2011-2018)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الوكالات	25	26	29	30	32	49	49	49

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف البركة خلال الفترة (2011-2018)

الشكل رقم(08): الانتشار المصرفي لمصرف البركة خلال الفترة(2011-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول (08)

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني للأعمدة البيانية لتطور عدد وكالات مصرف البركة حيث بلغ عدد وكالات مصرف البركة في سنة 2011، 25 وكالة وفي سنة 2012 تم افتتاح وكالة جديدة في ولاية بجاية ليصبح عدد الوكالات 26، وقد تم في نفس السنة اطلاق مشاريع لافتتاح 4 وكالات جديدة في مختلف مناطق البلد، وفي سنة 2013 اصبحت شبكة استغلال المصرف 29 وكالة بعد فتح 3 وكالات جديدة، وواصلت الشبكة نموها في سنة 2014 بافتتاح وكالة أخرى و سنة 2015 بافتتاح وكالتين ليصل عدد وكالات المصرف إلى 32 وكالة، في سنة 2016 تم فتح 17 وكالة موزعة جغرافيا: 6 وكالات شرق البلاد، و5 وكالات بغيرها، و4 وكالات في الوسط، و2 بالجنوب، ليصبح عدد الوكالات 49 وكالة، لتبقى شبكة استغلال البنك نفسها في سنة 2017، 2018، وأن هناك وكالتين قيد الافتتاح.

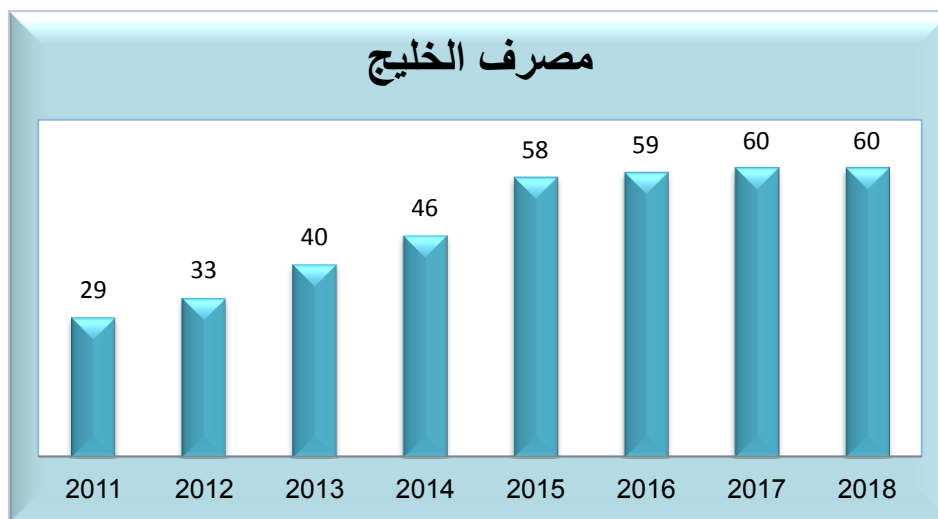
8- الانتشار المصرفي لمصرف الخليج

الجدول رقم(09): تطور الانتشار المصرفي لمصرف الخليج خلال الفترة(2011-2018)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
السنوات	29	33	40	46	58	59	60	60

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الخليج خلال الفترة(2011-2018)

الشكل رقم(09): الانتشار المصرفي لمصرف الخليج خلال الفترة (2011-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول رقم (09)

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني للأعمدة البيانية لتطور عدد وكالات مصرف الخليج حيث بلغت عدد وكالات مصرف الخليج سنة 2011، 29 وكالة، تم تمديد شبكة استغلال سنة 2012 وفتحت 4 وكالات جديدة، تبسة، عين مليلة، تيزي وزو، وعنابة، لتصل الى 33 وكالة، وهناك 11 وكالة أخرى قيد التنفيذ في انتظار موافقة البنك الجزائري، وكأول شركة في الجزائر تفتح على الشارع الرئيسي وسط الجزائر العاصمة فتحت وكالة الخدمات المصرفية الذاتية وبالتالي تقدم للعملاء المزيد من الخدمات التكنولوجية المبتكرة، وفي سنة 2014 كان لدى المصرف شبكة تتكون من 46 وكالة وقد حصل البنك في هذه السنة على موافقة لافتتاح 4 وكالات، وفي سنة 2015 كان لدى المصرف 58 وكالة، وذلك بافتتاح 12 وكالة، وقد تمت في هذه السنة انتقال ثلاث وكالات الى مقر جديد، وتم افتتاح وكالة بومرداس سنة 2016، لتصبح شبكة الاستغلال 59 وكالة، وفتحت وكالة براقي سنة 2017 لتتوسع شبكة المصرف الى 60 وكالة، توسعت شبكة المصرف لتصل الى 60 وكالة في نهاية سنة 2018 في جميع أنحاء البلاد بما في ذلك 3 وكالات للخدمة الذاتية self banking

9- الانتشار المصرفي لمصرف الاسكان والتجارة والتمويل – الجزائر

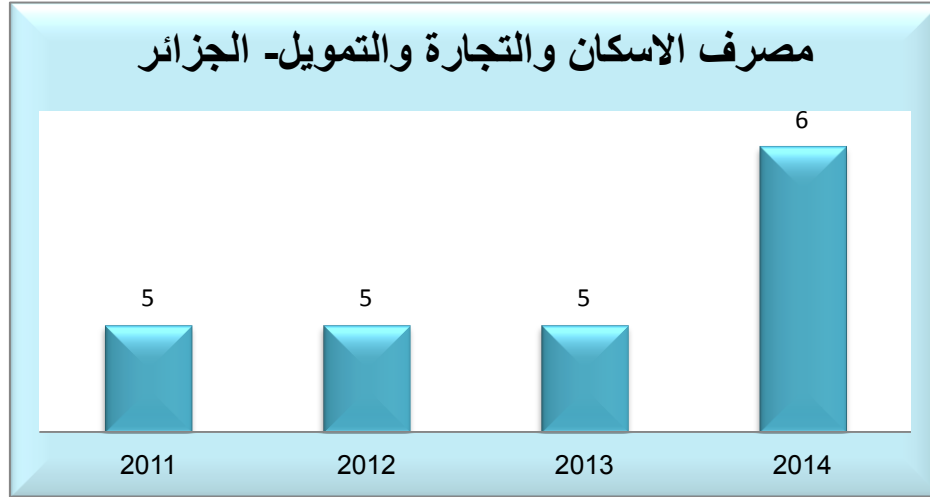
الجدول رقم(10): الانتشار المصرفي لمصرف الاسكان والتجارة والتمويل-الجزائر خلال الفترة(2011-2014-

(2014

السنوات	2011	2012	2013	2014
عدد الوكالات	5	5	5	6

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية خلال الفترة 2011-2014.

الشكل رقم(10): الانتشار المصرفي لمصرف الاسكان والتجارة والتمويل - الجزائر خلال الفترة(2011-2014)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول رقم(10)

من خلال الجدول والتمثيل البياني للانتشار المصرفي لمصرف الاسكان، حيث بلغت شبكة مصرف الاسكان في الجزائر(2011-2013) 5 وكالات تعمل في مناطق متعددة للبلد، وكما تعمل الشبكة على فتح وكالتين هما حاليا في طور الانجاز، وفي السنة المالية 2018 بلغت شبكة الاستغلال لمصرف الاسكان الى 6 وكالات بعد فتح وكالة بجاية وحصولها على الاعتماد للقيام بالتجارة الخارجية، كما توجد وكالة في طور الانجاز.

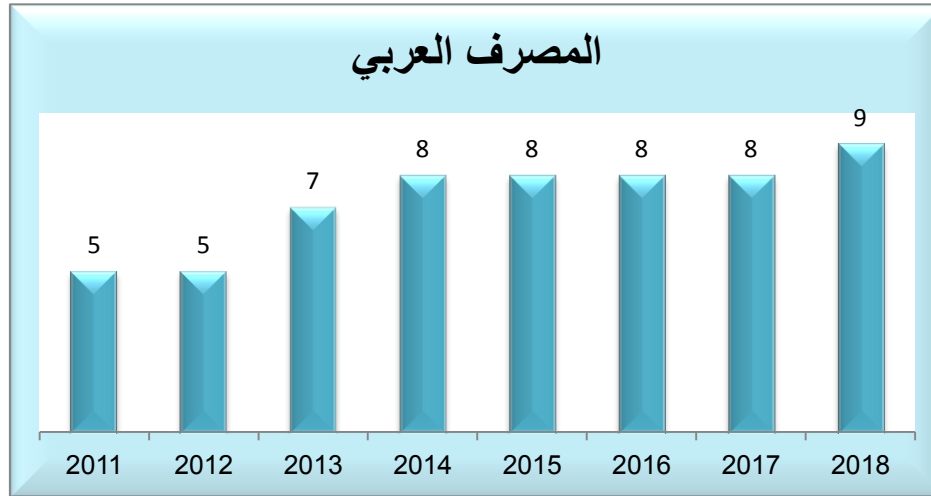
10- الانتشار المصرفي لمصرف العربي - الجزائر

الجدول رقم(11): الانتشار المصرفي للمصرف العربي-الجزائر خلال الفترة(2011-2018)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الوكالات	5	5	7	8	8	8	8	9

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف العربي خلال الفترة 2011-2018

الشكل رقم(11): الانتشار المصرفي لمصرف العربي خلال الفترة(2011-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول (11)

من خلال الجدول (15) والشكل البياني التالي الذي يمثل الانتشار المصرفي لمصرف العربي في الجزائر، كانت شبكة المصرف سنتي 2011، 2012 تشغل بـ 5 وكالات، توسعت شبكة المصرف وتم فتح وكالتين في سنة 2013 لتصبح شبكة المصرف عاملة بـ 7 وكالات، وفي سنة 2014-2017 أصبحت شبكة المصرف تعمل بـ 8 وكالات، وفي سنة 2018 تم فتح وكالة لتبلغ عدد وكالات شبكة المصرف 9 وكالات

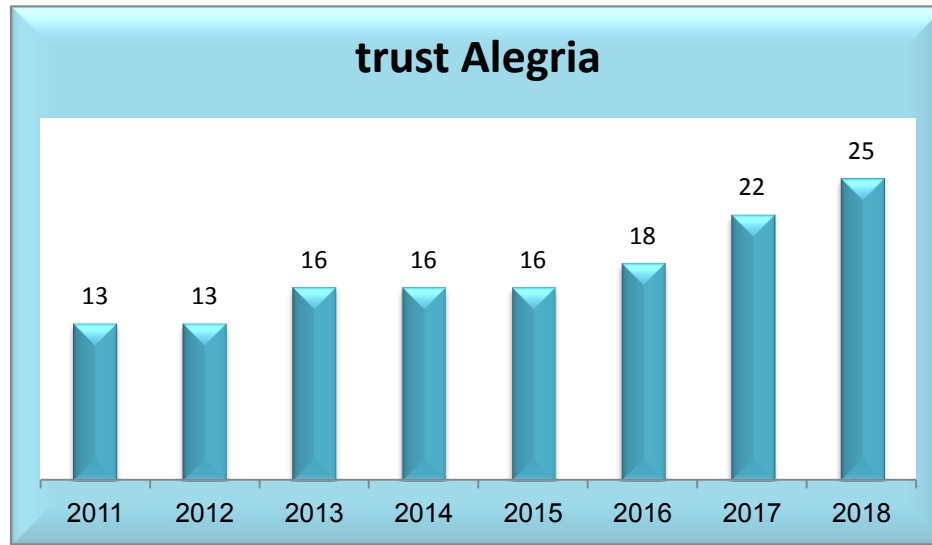
11- الانتشار المصرفي لمصرف trust Alegria

الجدول رقم(12): الانتشار المصرفي لمصرف trust Alegria خلال الفترة(2011-2018)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الوكالات	13	13	16	16	16	18	22	25

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف trust Alegria خلال الفترة 2011-2018

الشكل رقم(12): الانتشار المصرفي لمصرف trust Alegria خلال الفترة(2011-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول(12)

من خلال الجدول والشكل البياني للانتشار المصرفي لمصرف trust Alegria، كانت شبكة المصرف في سنة 2011 و 2012 تعمل بـ 13 وكالة تعمل في مناطق مختلفة في الجزائر، وقد تم توسيع شبكة المصرف من خلال افتتاح 3 مواقع جديدة بسكيكدة ومستغانم وسيدي بلعباس، مع تطوير المقر الجديد لوكالة وهران ليبلغ عدد الوكالات في سنة 2013 16 وكالة ونفس الشيء في سنة 2014، وفي السنة المالية 2015 كان مصرف trust Alegria بوكالاته 16 تعمل بمناطق مختلفة في البلد قام المصرف في هذه السنة بالعديد من الاجراءات في تحديث وتطوير شبكتها حيث تم الانتهاء من إنشاء 3 وكالات في انتظار مواقفة البنك لقيامها بالتجارة الخارجية وتم نقل وكالة سطيف الى مبنى حديث بغية تقديم خدمات افضل وكسب ثقة الزبائن، وفي السنة المالية 2016 فتح مصرف trust Alegria وكالتين ليبلغ عدد الوكالات النشطة 18 وكالة، بلغت عدد وكالات المصرف في سنة 2017 "22" وكالة بعد افتتاح 4 وكالات وكما أن هناك 5 وكالات قيد الانجاز، وشهدت السنة المالية 2018 افتتاح 3 وكالات ليبلغ عدد شبكة المصرف إلى 25 وكالة، 11 وكالة تعمل في المركز، و8 وكالات بالشرق، وكالة واحدة بالغرب، ووكالة بالجنوب، كما تم نقل وكالتين الى مباني جديدة، وقد تم اطلاق العديد من المشاريع لافتتاح اربعة وكالات اخرى.

12- الانتشار المصرفي لمصرف société General Algérie

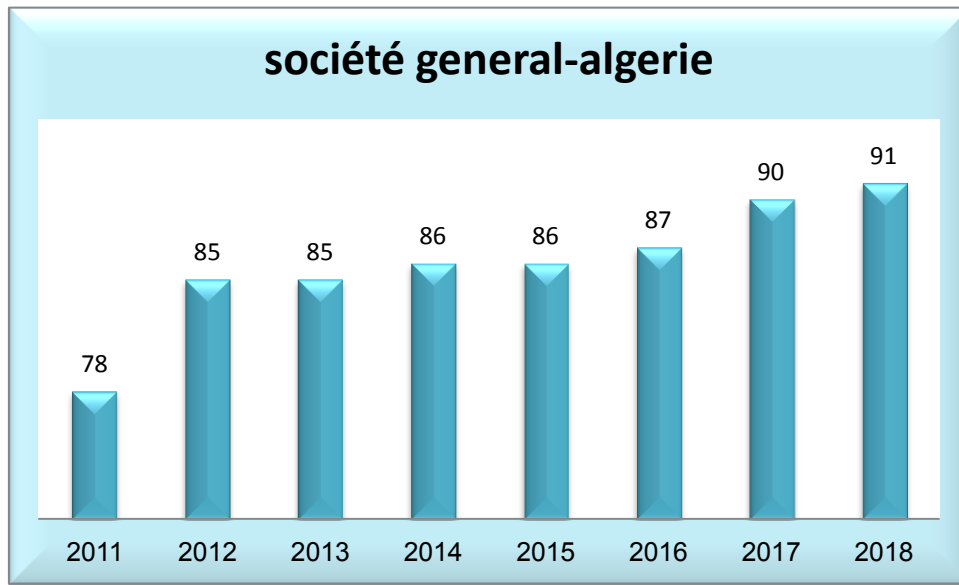
الجدول رقم(13): الانتشار المصرفي لمصرف société General Algérie خلال الفترة (2011-2018)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الوكالات	78	85	85	86	86	87	90	91

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف -société général- خلال الفترة 2011-

2018

الشكل رقم(13): الانتشار المصرفي لمصرف société General Algérie خلال الفترة 2011-2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول(13)

من خلال الجدول والشكل البياني للأعمدة للانتشار المصرفي لمصرف société General Algérie، كان المصرف يشغل بـ 78 وكالة عبر مناطق مختلفة في البلد، توسعت شبكة المصرف سنة 2012 و 2013 لتصبح 85 وكالة بعد فتح 7 وكالات جديدة في سنة 2012، وفي سنة 2014، تم فتح وكالة جديدة لتصبح شبكة المصرف تشتغل بـ 86، ونفس الشبكة تعمل في سنة 2015، وفي سنة 2016 تم فتح وكالة عناية لتصبح الشبكة تعمل بـ 87 وكالة، في السنة المالية 2017 تم فتح 3 وكالات جديدة ليبلغ عدد الوكالات الناشطة في البلد الى 90

وكالة، وفي سنة 2018 أصبحت شبكة المصرف تتوسع باستمرار بعد افتتاح وكالتين وأصبحت الشبكة تعمل ب 91 وكالة موزعة على 31 ولاية، و 11 مركز أعمال مخصص لنشاط العملاء من الشركات، وتم أيضا في هذه السنة فتح أول وكالة مصرفية تعمل بالطاقة الشمسية في الجزائر وبالتحديد في غرداية.

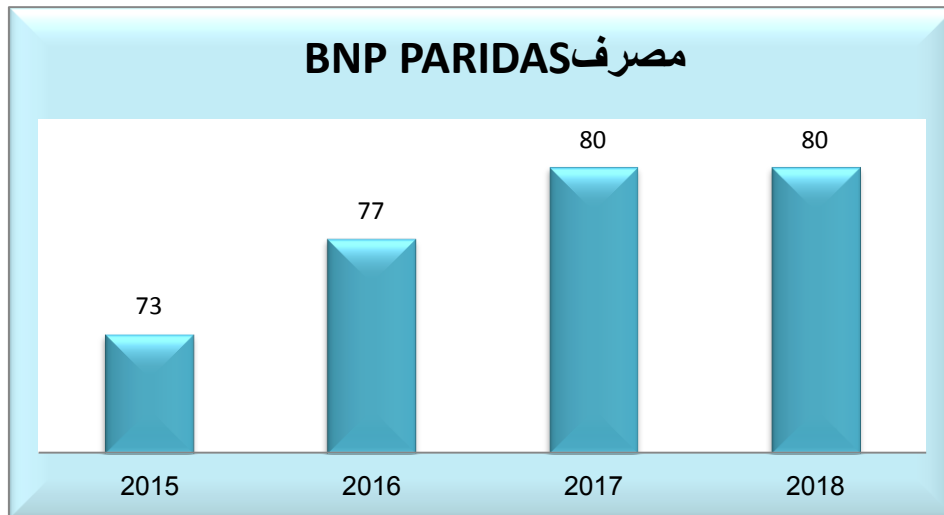
13- الانتشار المصرفي لمصرف BNP PARIDAS - الجزائر

الجدول رقم(14): الانتشار المصرفي لمصرف BNP PARIDAS - الجزائر خلال الفترة(2015-2018)

السنة	2015	2016	2017	2018
عدد الوكالات	73	77	80	80

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف BNP PARIDAS 2015-2018

الشكل رقم(14): الانتشار المصرفي لمصرف BNP PARIDAS - الجزائر خلال الفترة(2015-2016)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول(14)

من خلال الجدول والتمثيل البياني للأعمدة البيانية للانتشار المصرفي لمصرف BNP PARIDAS، في 2015 كان المصرف يعمل بشبكة استغلال تضم 73 وكالة بما في ذلك 13 مركز أعمال، وفي سنة 2016 حافظ البنك على مساره الاستراتيجي وتم فتح اربع وكالات بما فيها وكالة digital الأولى من نوعها في الجزائر ليصبح عدد الوكالات الاجمالي لهذه السنة 77 وكالة وتم أيضا في هذه السنة إغلاق عدة وكالات ونقلها لمقرات جديدة لتطوير المصرف وتحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء، في سنة 2017 افتتح المصرف وكالة digital الثانية في الجزائر يأتي

هذا رغبة في المصرف في دعم الرقمنة والخدمات المصرفية عن بعد وتم في نفس السنة تم فتح 3 وكالات لتصبح شبكة المصرف تعمل بـ80 وكالة، بقت شبكة استغلال المصرف تعمل بـ80 وكالة في سنة 2018.

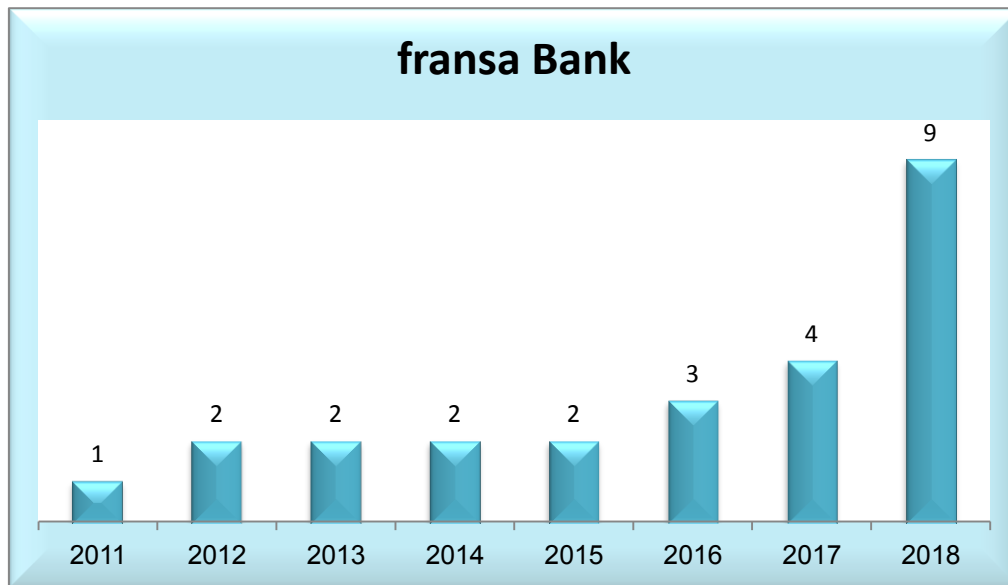
14- الانتشار المصرفي لمصرف fransa Bank

الجدول رقم (15): الانتشار المصرفي لمصرف fransa Bank خلال الفترة (2011-2018)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الوكالات	1	2	2	2	2	3	4	11

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف fransa Bank خلال الفترة 2011-2018

الشكل رقم (15): الانتشار المصرفي لمصرف fransa Bank خلال السنة (2011-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول (15)

من خلال الجدول (15) والشكل البياني للانتشار المصرفي لمصرف fransa Bank، يشتغل مصرف fransa Bank سنة 2011 بوكالة واحدة بوهرا، كما تم اعتماد وكالة قسنطينة من قبل البنك المركزي، وفي سنة 2012 بدأت وكالة قسنطينة بنشاطها التجاري واصبحت شبكة المصرف سنة (2012-2015)، تشتغل بوكالتين، في سنة 2016 تم فتح وكالة في البلدية ليصبح عدد الوكالات 3، كما أن هناك 3 وكالات أخرى قيد الافتتاح، بلغت

شبكة المصرف سنة 2017، 4 وكالات بعد فتح وكالة في سطيف، وهناك 7 وكالات قيد الافتتاح، في ستة 2018 أصبح مصرف fransa Bank يشتغل بـ 9 وكالات بعد فتح 5 وكالات أخرى، كما يسعى المصرف لفتح 11 وكالة في مناطق مختلفة في البلد.

المطلب الثاني: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأساسي الذي تسعى جميع الدول في البحث عن الأساليب والطرق التي من شأنها أن تؤدي إلى الرفع من معدلاته.

1- تطور معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر GDP:

الجدول رقم (16): تطور معدلات إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)

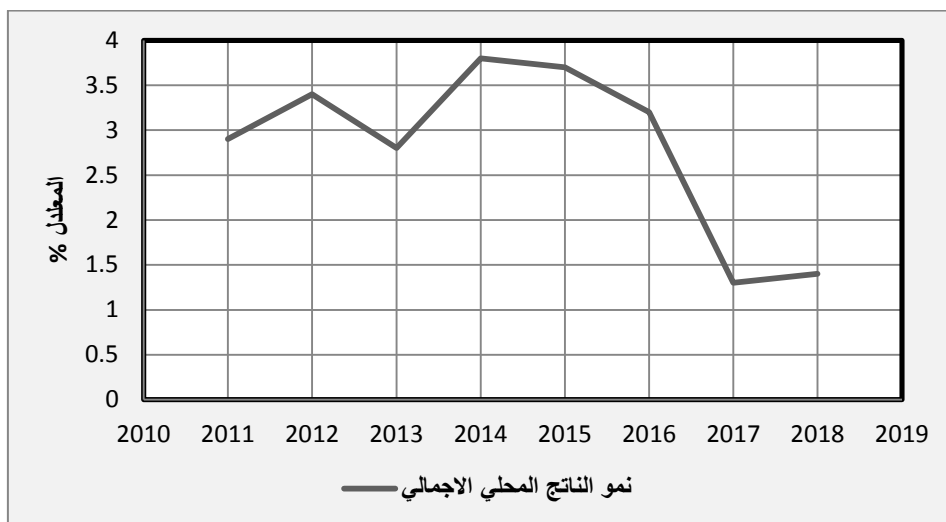
السنوات	نمو الناتج المحلي الاجمالي
2011	2.9
2012	3.4
2013	2.8
2014	3.8
2015	3.7
2016	3.2
2017	1.3
2018	1.4

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة (2011-2018)

والتمثيل البياني الموالي يمثل تطور معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)

الشكل رقم(16): تطور معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2011-

2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات الموجودة بالجدول(16)

من خلال الجدول(16)، والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن مع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي متغير وغير مستقر من سنة إلى أخرى، ففي سنة 2011 كان تباطؤ النمو الاقتصادي جليا مقارنة بسنة 2010، حيث انتقل معدل النمو من 3.6% سنة 2010 إلى 2.9% سنة 2011، ويعود هذا إلى الانخفاض بسبب الركود الاقتصادي المستمر في قطاع المحروقات وانخفاض النشاط في قطاع البناء والاشغال العمومية، وفي سنة 2012 ارتفع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي إلى 3.4% وهذا النمو راجع بفضل الطلب على الاستثمار ، عرف معدل النمو انخفاضا سنة 2013 ليصل إلى 2.8% ويرجع هذا بسبب تراجع النمو الطلب الاجمالي والانخفاض المستمر للنشاط في قطاع المحروقات الذي يبقى تأثيره واضحا على معدل النمو العام، في حين بلغ معدل النمو سنتي 2014-2015، 3.8% و 3.7% على التوالي محققا نتائج إيجابية وهذا بفضل الانتعاش في قطاع المحروقات والأداء الجيد لبعض القطاعات كقطاع النفط والغاز وقطاع الفلاحة، في سنة 2016 بلغ معدل النمو 3.2% مسجلا تراجعا طفيفا مقارنة بالسنة الماضية، وفي سنة 2017-2018 تباطأ معدل النمو بشكل ملحوظ ليبلغ 1.3%، 1.4% على التوالي بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات، وانخفاض نشاطه في عدة قطاعات.

المطلب الثالث: أثر الانتشار المصرفي على النمو الاقتصادي

بعد أن تطرقنا لتحليل الانتشار المصرفي للمصارف محل الدراسة، وتحليل النمو الاقتصادي، سنقوم بدراسة أثر الانتشار المصرفي على في النمو الاقتصادي من خلال الجدول رقم(17)، والشكل البياني رقم(17).

الجدول رقم (17): مجموع الوكالات مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(2018-2011)

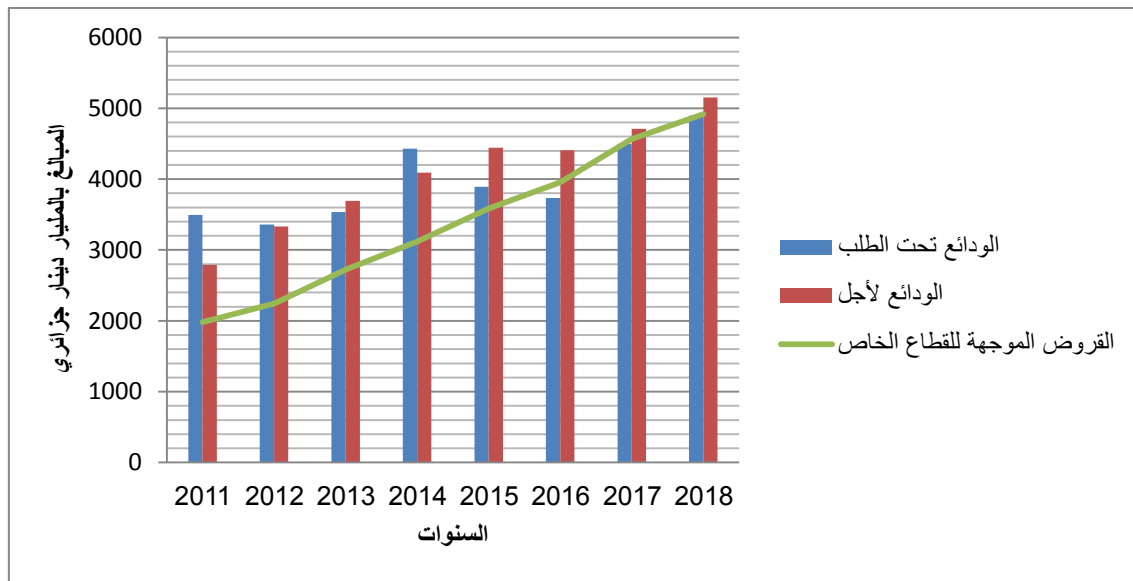
السنة	مجموع الوكالات	الناتج المحلي الاجمالي	نمو الناتج المحلي الاجمالي
2011	316	14519.8	2.9
2012	335	13843	3.4
2013	560	16647.9	2.8
2014	572	17228.6	3.8
2015	807	16702.1	3.7
2016	877	17406.8	3.2
2017	962	18906.6	1.3
2018	1041	20259	1.4

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف خلال الفترة(2018-2011)

من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف الجزائر خلال الفترة(2018-2011)

من اعدا الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة(2018-2011)

الشكل رقم(17): تطور حجم الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مقارنة بتطور حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص خلال الفترة(2011-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير بنك الجزائر خلال الفترة(2011-2018)

في سنة 2011، بلغ مجموع الوكالات المصرفية العاملة بالجزائر إلى، 316 وكالة، زيادة عدد الوكالات أدى إلى زيادة مجموع الموارد المجمعة في المصارف العمومية والمصارف الخاصة، حيث بلغ مجموع الموارد تحت الطلب 3495.8 مليار دج، والودائع لأجل 2787.5 مليار دج، هذه الزيادة جعلت المصارف تتوسع في منح القروض حيث بلغت القروض الموجهة للقطاع الخاص 1982.4 مليار دج، الارتفاع المسجل لدى القروض الموجهة للقطاع الخاص أدى إلى زيادة الاستثمار حيث بلغ الانتاج الداخلي لسنة 2011، 14519.8 مليار دج، إلا أن النمو الاقتصادي في هذه السنة عرفا انخفاضاً حيث سجل 2.9% مقارنة بسنة 2010، هذا الانخفاض كان سببه قطاع المحروقات الذي كان يشهد ركوداً اقتصادياً حيث أن الطلب العالمي على النفط انخفض لعدة أسباب منها تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، الذي مازال يعاني اثار ونتائج الازمة العالمية لسنة 2008، بالإضافة إلى عرض بعض الدول منتجات بديلة على النفط والغاز الطبيعي من بينها الغاز الصخري الشيء الذي أثر على الطلب.

عرفت شبكة المصارف استمراراً في التوسع حيث بلغت 335 وكالة سنة 2012، هذا وقد سجلت الودائع تحت الطلب انخفاضاً حيث بلغت 3356.8 مليار دج سببه انخفاض في ودايع المحروقات، أما الودائع لأجل فقد

حققت زيادة جد معتبرة حيث بلغت 3333.6 مليار دج، وهذا قد نمت القروض الموجهة للقطاع بـ 22450 مليار دج، والذي ترتب عنها زيادة في إجمالي الناتج الداخلي والذي بلغ 15843 مليار دج، مما أدى زيادة في الاستثمارات مما زاد في وتيرة الانفاق العام الذي كان منخفضا لسنوات مع زيادة اسعار الانتاج والذي حقق نموا قدر بـ 3.3%.

في سنة 2013 أصبح مجموع شبكة المصارف العاملة في الجزائر 560 وكالة، الأمر الذي جعل سيولة المصارف ترتفع حيث ارتفعت الودائع تحت الطلب مقارنة بالسنة الماضية وبلغت 3537.5 مليار دج، وبقيت الودائع لأجل تسجل ارتفاعا معتبرا حيث بلغت 3691.7 مليار دج، مما جعل المصارف تتوسع في منح القروض حيث منحت قروض موجهة للقطاع الخاص قدرت بـ 2720.1 مليار دج، وهذا قد حقق الناتج المحلي الإجمالي زيادة قدرت بـ 16647.9 مليار دج، في المقابل فقد شهد النمو الاقتصادي تباطؤ مقارنة بسنة 2012 حيث انخفض إلى 2.8 % بعد ما كان 3.3 % سنة 2012، هذا الانخفاض راجع إلى انهيار أسعار المواد الأولية، والانخفاض في الاستثمارات العمومية، وقطاع المحروقات الذي مازال يعاني ركودا اقتصاديا.

بقيت شبكة المصارف تتوسع من سنة إلى أخرى حيث بلغ مجموعها سنة 2014، إلى 572 ترتب عن هذه التوسع زيادة في عدد الموارد المجمعة لدى المصارف العمومية والمصارف الخاصة، حيث حققت الودائع لأجل ارتفاعا مقارنة بسنة 2013، بلغت 4428.2 مليار دج، وواصلت الودائع لأجل نموها وقد بلغت 4090.3 مليار دج، هذه الزيادة في الموارد المجمعة أدى بشكل كبير في زيادة حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص حيث بلغت 3120 مليار دج، وقد سجل إجمالي الناتج الداخلي 17228.6 مليار دج، وشهد النمو الاقتصادي ارتفاعا قدر بـ 3.8% محققا نتائج ايجابية وهذا بفضل ارتفاع في أسعار المواد الأولية والأداء الجيد لبعض القطاعات كقطاع الغاز وقطاع الفلاحة.

في سنة 2015 أصبحت شبكة المصارف العمومية والخاصة تعمل بـ 807 وكالة، هذه الزيادة أدت الى زيادة شيء من الوعي المصرفي أدى الى تقرب البنوك من المجتمع حيث ترتب عن هذا زيادة الموارد المجمعة سجلت الودائع تحت الأجل ارتفاعا ملحوظا قدر بـ 4443.4 مليار دج، اما الودائع تحت الطلب فقد عرفت انخفاضا في الودائع المجمعة مقارنة بسنة 2014 حيث بلغت 3891.7، وقد توسعت المصارف في منح القروض الموجهة للقطاع الخاص وبلغت 3955 مليار دج، وجهت هذه القروض للاستثمارات والذي سجل انخفاضا ناتج اجمالي قدر بـ

16702.1 مليار دج منخفضا مقارنة بسنة 2014، محققا معدل النمو بـ3.7% حيث حققت عدة قطاعات انتاجا ايجابيا كقطاع الفلاحة وقطاع الزراعة من حيث خلق الثروات.

في سنة 2016 بلغ مجموع وكالات المصارف العامة والخاصة 877 وكالة، رغم زيادة عدد الوكالات إلا أن الموارد المجمعة من طرف المصارف شهدت انخفاضا فمن حيث طبيعة ودائع انخفضت الودائع تحت الاجل 4409.3 مليار دج تحت الطلب والتي عرفت انخفاضا للسنة الثانية على التوالي وبلغت 3732.2 مليار دج، فيما بقيت القروض الممنوحة من طرف المصارف تشهد توسعا حيث بلغ حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص 3955 مليار دج، مما أدى الى زيادة في اجمالي الناتج الداخلي والذي بلغ 17406.8 مليار دج، إلا ان النمو الاقتصادي سجل تراجعا طفيفا سنة 2016 حيث بلغ 3.2% هذا الانخفاض راجع الى تباطؤ في نمو كل من الواردات من السلع والنشاط في الزراعة، يفسر جزئيا تراجع وتيرة الخدمات المسوقة

في سنة 2017 توسعت شبكة المصارف العاملة في الجزائر 962 وكالة، هذا التوسع أدى إلى زيادة الادخار في المصارف حيث سجلت الموارد المجمعة ارتفاعا مقارنة مع سنة 2016 من حيث طبيعة الودائع سجلت الودائع تحت الطلب 4499 مليار دج، وارتفعت الودائع لأجل 4708.5 مليار دج، هذا الادخار ترتب عليه زيادة في حجم القروض الممنوحة وقد بلغت القروض الموجهة للقطاع الخاص 4566.1 مليار دج، القروض وجهت للاستثمار لتحقيق معدل انتاجي جيد ببغية تحقيق نمو اقتصادي، وقد حققت عدة قطاعات وتيرة توسع في النشاط مثل قطاع الصناعة والخدمات المسوقة والغير مسوقة، إلا أن النمو سجل انخفاضا ملحوظا حيث وصل الى 1.3%، وذلك بسبب تراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات.

في نهاية ديسمبر 2018 بلغت شبكة المصرف 1041 وكالة، ترتب عن هذه الزيادة زيادة الموارد المجمعة في المصارف حيث بلغت الودائع من حيث الطبيعة الودائع تحت الطلب 4895 مليار دج، وارتفعت الودائع لأجل بلغت 5152 مليار دج، وترتب عن هذه الزيادة زيادة في رأس مال البنوك والذي بدوره توسع في منح القروض وقد بلغت القروض الموجهة للقطاع الخاص 4918 مليار دج، رغم الزيادة في منح القروض الموجهة للاستثمار، والذي يؤدي الى زيادة الانتاج ويدعم النمو الاقتصادي، إلا أن النمو الاقتصادي مزال في نفس وتيرة سنة 2017 حيث سجل 1.4% هذا الانخفاض راجع لانخفاض وتيرة قطاع المحروقات.

يبين هذا أن النمو الاقتصادي في الجزائر لم يتناغم مع زيادة عدة الوكالات وهذا لأن النمو الاقتصادي في الجزائر غير مرتبط بالانتشار وحده، بالرغم من زيادة الموارد المجمعة للمصارف وتوجيهها للاستثمار على شكل قروض، GDP بالجزائر مرتبط بالصادرات البترولية وفقا لطبيعة الاقتصاد الريعي بالجزائر.

خلاصة الفصل الثاني:

شهد الجهاز المصرفي الجزائري تحولات وتغيرات من سنة إلى أخرى وينشط الجهاز المصرفي تحت مظلة بنك الجزائر 6 مصارف عمومية أولها بنك الجزائر الذي تأسس سنة 1966م بالإضافة الى البنوك العمومية هناك بنوك خاصة وينظم نظام المصرفي الجزائري قانون النقد والقرض والذي عرف عدة تغيرات منها تغيير 10/90 الذي أعطى استقلالية لبنك الجزائر.

أما عن النمو الاقتصادي في الجزائر فقد شهد عدة تغيرات مرتبطة أساسا بأسعار البترول العالمية وهذا الارتباط الاقتصادي الجزائري الريعي بالبترول وهو ما يؤثر مباشرة عليها رغم ذلك فالجهاز المصرفي وتطوره أثر في النمو الاقتصادي.

خلصنا أن حركية والكتالات المصرفية التي بلغت شبكتها 1041 وكالة بشكل عام لم تؤثر في النمو الاقتصادي في الجزائر لأن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بأسعار المحروقات

الخاتمة:

يمثل القطاع المصرفي المحرك الأساسي في العملية التنموية من خلال الخدمات الأساسية التي يؤديها في الاقتصاد، فهو يعمل كمجمع للموارد المالية، ومراقب لأعمال الشركات التي تقتض من المصارف.

إن انتشار المصارف يساهم ويساعد على تقديم الخدمات المصرفية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع الجزائري، فكلما كان هناك عدد كبير من الفروع للمصارف كلما كان أكثر انتشارا وتسهيلا لخدمة للمجتمع على تقديم وتيسير الخدمات المصرفية.

من خلال دراسة هذه المذكرة تم اختبار الفرضيات التالية كما هي موضحة:

- الفرضية الأولى والتي تضمنت أن الانتشار المصرفي هو توسع المصرف الأم من خلال إنشاءه لوكالات في مناطق جغرافية متعددة فقد تم تأكيدها، فالانتشار هو قيام المصرف بإنشاء شبكة مصرفية وتكون منتشرة في مناطق مختلفة في لبلد.
- الفرضية الثانية القائلة أن هناك علاقة بين الانتشار المصرفي في زيادة حجم الودائع المصرفية داخل الجهاز المصرفي فقد تم تأكيدها.
- الفرضية الثالثة القائلة أن ساهم الانتشار في زيادة القروض الموجهة للاستثمار من خلال انتشاره وتقريبه للمواطنين تم تأكيدها وذلك من خلال وبالتالي زيادة الخدمات المصرفية من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها على شكل قروض للاستثمار.
- الفرضية الرابعة والقائلة أن كلما كانت هناك استثمارات أكثر كلما كان هناك نمو اقتصادي في الجزائر فقد تم رفضها فالاقتصاد فالجزائر مرتبط بتقلبات أسعار البترول.

ومن خلال هذه المذكرة تم التوصل إلى النتائج التالية:

✓ الانتشار المصرفي هو وجود فروع للمصرف في مناطق جغرافية متعددة، وللاانتشار عدة مزايا منها يوفر له الجهد الذي يتطلب الوصول إليه.

✓ توفير الوقت في عصر أصبح للزمن فيه قيمة كبيرة.

- ✓ تتنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف من تجميع المدخرات و حفظ أموال الأفراد وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود باستخدام الشيكات بطاقات الائتمان وغيرها من أدوات الدفع المستحدثة.
- ✓ الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه المصرف إلى تحقيقه هو مرافقة المؤسسات الاستثمارية ومن ثم تحريك عدلة الانتاج التي تؤدي الى زيادة اجمالي الناتج المحلي ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي.
- ✓ يعرف النمو الاقتصادي هو زيادة قدرة الوطن على إنتاج السلع والخدمات، فكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان ذلك أفضل، لأنه سوف يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد.
- ✓ للنمو الاقتصادي عدة مقاييس وأهمها اعتماده على GDP ويتحدد من خلاله معدلات الاستثمار.
- ✓ يتأثر النمو الاقتصادي بعدة عوامل منها عوامل الانتاج المختلفة منها العمل والتقدم التكنولوجي ويرتكز النمو الاقتصادي في الجزائر على حجم القروض والودائع الممولة.
- ✓ يتعزز أثر المصارف في الحياة الاقتصادية من خلال انتشارها المصرفي الجيد والملائم لحاجات المستثمرين
- ✓ شهد الجهاز المصرفي الجزائري تغيرات منذ الاستقلال قانون النقد والقرض 10/90 الذي أعطى الاستقلالية للبنك المركزي.
- ✓ ينشط في الجهاز المصرفي الجزائري 6 مصارف عامة و14 مصرف خاص.
- ✓ يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر GDP بطبيعة الاقتصاد الريعي بهيكلية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على البترول.
- ✓ لم يتمشى النمو الاقتصادي مع حجم تزايد الوكالات وهذا راجع أن النمو الاقتصادي أن النمو الاقتصادي ليس مرتبط بالقروض مهما زاد حجمها..

وعلى ضوء هذه النتائج نقدم التوصيات التالية:

- ✓ دعم القطاع المصرفي وجعله أحد محددات النمو الاقتصادي بدل ارتكازها على قطاع النفط
- ✓ نشر الوعي المصرفي بين أوساط المجتمع بشكل يدعو جميع المتعاملين الوطنيين على التعامل الاقتصادي بالصيغ المصرفية الحديثة.
- ✓ تفعيل الادوات المصرفية الحديثة الالكترونية، البطاقة الذهبية والفيزا كارت والماستر كارت، التحويل الالكتروني لدى أبسط المتعاملين التجاريين، مراكز التسوق، ومراكز بيع الأدوية وغيرها.

- ✓ تخصيص التعامل بالشيكات وبالأوراق النقدية قدر المستطاع
 - ✓ توزيع الوكالات المصرفية وتقريب المصارف أكثر للمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين ومختلف أنحاء الوطن
 - ✓ تبني مبدأ الصيرفة الشاملة.
- نظرا للهدف الذي كان مسطرا عند دراستنا للموضوع لم نتمكن في ظل الظروف الحالية في جائحة كورونا للتطرق لبعض الجوانب التي لها صلة بالموضوع نوجز أهمها في ما يلي:
- ✓ دور الانتشار المصرفي في تحسين أداء المصارف.
 - ✓ مساهمة الانتشار المصرفي في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف.
 - ✓ دور الانتشار المصرفي في تحقيق التنمية المستدامة.
 - ✓ دراسة مقارنة بين الانتشار المصرفي في دول الجوار.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. عبد الرحمان يسرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2003،
2. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2001
3. لقمان محمد مرزوق، البنوك الاسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، الطبعة الثانية، المحمدية، المغرب، 2001
4. محمد أحمد الأفندي، النقود والبنوك، الطبعة الاولى، صنعاء، اليمن، 2009
5. محمد الصرني، إدارة المصارف، الطبعة الأولى 2007، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2006،

ثانياً: المجلات ورسائل جامعية

1. البشير عبد الكريم، دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.
2. بن زيدان الحاج ، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 2000 _ 2011 ، مجلة الاستراتيجية و التنمية، العدد 01، جويلية 2011 ، الجزائر
3. علي سيف علي المزروعى، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي – دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات (1990 – 2009) ، - (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 28، العدد: 01، سوريا، 2012
4. غيدة فلة، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة سماء للاقتصاد والتجارة، 2013 ، العدد03، ص 09
5. محمد مسعي، سياسة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2012، ص.
6. النور سليمان، آدم محمد محمود، الانتشار المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة ميدانية على البنك الزراعي السوداني، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان، 2012 العدد07

7. إلهام طراد، مروى مزهودي، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تمويل مصرفي في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي. تبسة-الجزائر، 2016،
8. بدر شحادة سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، من كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012،
9. بظاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006،
10. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي. دراسة حالة الجزائر. 2001 / 2009 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة دلي إبراهيم ، الجزائر ، 2010 ،
11. جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة أبي بكر القايد- تلمسان-، 2013،
12. حمزة مرداسي ، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي _ حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير ، تخصص اقتصاد تطبيقي و تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010
13. سليمة عبد الله، دور تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 134.
14. عثمان صليحة، بن غادة اسمهان، واقع النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقود البنوك ومالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج شعيب، عين تيموشنت، الجزائر، 2016، ص 4-9

15. فالي نبيلة، استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية دراسة حالة بنوك الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، سنة 2017
16. كامل رشيد علي التلي ، أثر التعليم على النمو الاقتصادي .حالة الاردن. قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير، تخصص إقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، 1991.
17. لقمان محمد مرزوق، البنوك الاسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، الطبعة الثانية، المحمدية، المغرب، 201، ص 128، 129
18. مرام تيسير مصطفى الفرا، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية(1995-2011)، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة في الجامعة السالمية بغزة، 2012
19. مرام تيسير مصطفى الفرا، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية(1995-2011)، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة في الجامعة السالمية بغزة، 2012،
20. نادية معاللة، مليكة درويش، أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة -2014 2001، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: تمويل التنمية، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالة، 2015
21. نبيلة فالي، استراتيجيات تأهل المؤسسات المصرفية الجزائرية، دراسة حالة بنوك الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2017،
22. نوي نور الدين، دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص النفود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، سنة 2008، ص
23. وليد عمري عبد الباسط، سهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1980- 2013)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس - الجزائر، 2016

ثالثا: الجرائد:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الامر رقم 66-366، المؤرخ في 18 رمضان 1386هـ، الموافق لـ 30 ديسمبر 1966، المتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري، الجريدة الرسمية، العدد 110، الصادرة 1966/12/30، ص 1787. (المادة الاولى)
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم 85-85، المؤرخ في 11 شعبان 1405هـ، الموافق لـ 1 ماي 1985، المتعلق بإنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد قانونه الاساسي، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 1985/05/1، ص 596. (المادة الاولى)
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مقرر 02-06 المؤرخ في 6 ذو القعدة 1423هـ والموافق لـ 8 يناير 2003، المتعلق باعتماد ترست بنك الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد: 02 الصادرة في 8 يناير 2003، ص 19، (المادة 1).
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مقرر رقم 02-01 المؤرخ في 27 ذو القعدة 1422هـ، الموافق لـ 10 فبراير 2002 المتعلق باعتماد البنك BNP PARIBAS الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادر في 10 فبراير 2002، ص 87، (المادة الاولى).
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المقرر 03-03، المؤرخ في 23 شوال 1424هـ، الموافق لـ 17 ديسمبر 2003، المتعلق باعتماد بنك الخليج الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 79، الصادرة بتاريخ 2003/12/17، ص 35، (المادة الاولى)

رابعا: المواقع

1. من الموقع: www.bank-abc.com/world/Algeria، تاريخ الزيارة، 2020/07/12.
2. من الموقع: www.trustbank.dz، تاريخ الزيارة 2020/07/13
3. من الموقع: www.societegenerale.dz، تاريخ الزيارة 2020/07/13
4. من الموقع: www.arabbank.dz، تاريخ الزيارة، 2020/07/13
5. من الموقع: www.fransabank.dz، تاريخ الزيارة، 2020/07/13
6. من الموقع: www.alsalamalgeria.com، تاريخ الزيارة، 2020/07/12.

7. من الموقع: www.albaraka-bank.com/ar، تاريخ الزيارة 2020/07/12

8. من الموقع: housingbankdz.com، تاريخ الزيارة 2020/07/12

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Daron Acemoglu: introduction to modern economic growth, Princeton university press, USA 2009.
2. Wayne Nafziger Economic development, 4th edition, Cambridge university press, USA, 2006.